الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة الثامنة

المغرب: تقرير استطلاعات الرأي العام

2024

الملخص التنفيذي

تعرّض المغرب لأزمات عديدة على مدار السنوات الأخيرة، منها جائحة كورونا والزلزال الذي ضرب البلاد في 9 سبتمبر/أيلول 2023. يمكن وصف المشهد في أعقاب هذه الأزمات بأننا أصبحنا بصدد مغربين: مغرب للأثرياء والأوفر حظاً من التعليم، وآخر للأفقر والأقل تعليماً. ينقسم المغاربة بوضوح في آرائهم حول جميع القضايا بناء على الوضع الاجتماعي الاقتصادي.

تستمر الضغوط الاقتصادية، إذ صنّف ثلث المغاربة فقط الوضع الاقتصادي تصنيفات إيجابية. وبينما زاد التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد، فهي نسبة زيادة تحركها آراء الأوفر حظاً من حيث المكانة الاجتماعية الاقتصادية، في حين يعرب أقرانهم الأقل نصيباً من الثروة عن قدر أقل من التفاؤل وقلق أكبر حيال تزايد معدلات اللامساواة وانعدام الأمن الغذائي.

وتبقى الثقة في الحكومة المغربية متدنية المستوى نسبياً، لكن الثقة في البرلمان والحُكم المحلي والقضاء والمجتمع المدني في زيادة. على ذلك، فإن من يواجهون صعوبات مالية يميلون إلى التعبير عن ثقة أقل في هذه الهيئات. بالمثل، فإن مستوى الرضا عن الأداء الحكومي في الملفات الاقتصادية منخفض، لا سيما في أوساط الفقراء. ويشعر المواطنون بقدر أكبر من الرضا عن توفير خدمات معينة، منها الأمن والبنية التحتية. وعلى الجانب الآخر، يعتبر التعليم من الخدمات العامة التي يعرب المغاربة عن أقل مستويات الرضا عنها.

ولا يزال الفساد مثار قلق كبير، حيث يرى المواطنون أن الحكومة لا تبذل الجهود الكافية لمكافحته. وتصدُق هذه المقولة بصورة خاصة على آراء الأقل نصيباً من الثروة، في حين كانت آراء الأوفر حظاً من حيث الثروة والتعليم أكثر إيجابية في ما يخص أداء الحكومة بملف مكافحة الفساد. إلا أن المغاربة يلجأون للرشوة والواسطة للتعامل مع البيروقراطية والتحايل عليها.

تسبب الظروف الاقتصادية والفساد تفكير المواطنات والمواطنين في الهجرة. فالشباب ومن يواجهون الضغوط المالية أكثر إقبالاً بكثير على الرغبة في السفر، سعياً وراء الفرص الاقتصادية الأفضل بالأساس. وتبقى الدول الغربية الهدف المُفضل للهجرة بالنسبة لأغلب من يرغبون فيها في المغرب، والكثير منهم مستعدون للهجرة حتى في حال عدم توفر الأوراق الرسمية اللازمة لذلك.

وبينما تقلبت وتبدلت مستويات دعم الديمقراطية على مدار السنوات القليلة الماضية، يظهر من التوجهات الحديثة زيادة دعم الحُكم الديمقراطي. يقرّ المغاربة بأن للنظم الديمقراطية مشاكلها، لكن يرون أن الديمقراطية مفضلة على أشكال الحكم الأخرى، ويفضلون بصورة خاصة النظام البرلماني متعدد الأحزاب.

ولقد تراجعت قليلاً نسب دعم حقوق المرأة في الآونة الأخيرة، حيث يرى أغلب المغاربة أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية على سبيل المثال. وعلى نفس المسار، لا تزال هناك تفاوتات في الآراء حول حقوق المرأة في كل من التعليم والعمل والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة. يقول المواطنون إن العنف ضد المرأة في تراجع، لكنهم يقرّون باستمرار مواجهة النساء للتحرش في المجال العام وأماكن العمل.

وأصبحت البيئة في السنوات الأخيرة أكثر بروزاً ومركزية في تفكير المغاربة. فالتحديات البيئية - لا سيما ندرة المياه والتلوث - منتشرة وشائعة، ويقول أغلب المواطنين والمواطنات بأن لتغير المناخ آثار مباشرة على حياتهم اليومية. في أعقاب زلزال سبتمبر/أيلول 2023، أصبح المغاربة أكثر وعياً بتغير المناخ وزاد إقبالهم على التفكير في ضرورة أن تبذل الحكومة المزيد من الجهود للتصدي له. ولقد اعترفوا بجهود الحكومة في مساعدة الضحايا وكذلك الجهود الأهلية، وأدوار منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.

ومع الانشغال بعواقب الزلزال، يتابع المغاربة أحداث غزة عن كثب. هم مقتنعون بأن لا الحكومة ولا الناس في إسرائيل ملتزمون بحل الدولتين، على النقيض من نظرائهم الفلسطينيين الذين يرون أنهم يعملون على ضمان تحقق حل الدولتين. يرى الناس في المغرب أن القوى الإقليمية - بالأساس الدول ذات الأغلبيات العربية والمسلمة - هي المُناصِر الأساسي لحقوق الفلسطينيين، مع دعم القوى الغربية لإسرائيل. ومع التطورات الأخيرة في غزة، تراجعت تماماً نسب تأييد التطبيع. وعلى نفس الخط، تأثرت آراء الناس حول القوى العالمية والإقليمية، مع اكتساب كل من روسيا والصين بكل وضوح لمزيد من الشعبية، وتراجع شعبية الدول الغربية. ولوحظ نفس الشيء في ما يخص آراء الناس إزاء قادة الدول المختلفة.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي جرى تنفيذه وجهاً لوجه مع المبحوثين في المغرب. يشمل الاستطلاع 2411 مواطنة ومواطناً تم اختيارهم بشكل عشوائي عبر مختلف مناطق المغرب، ونُفِذ في الفترة من 11 ديسمبر/كانون الأول 2023 إلى 30 يناير/كانون الثاني 2024 باستخدام طريقة العيّنة متعددة المراحل المجمّعة. هامش خطأ النتائج المبلّغ بها هو 2± نقطة. يُعدّ هذا الاستطلاع جزءاً من الدورة الثامنة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع رأي متوفر علناً يكشف عن مشاعر المواطنين والمواطنات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في خضمّ الأزمة

التي تشهدها المنطقة. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاعات على: www.arabbarometer.org

الاقتصاد

يستمر إحساس الناس بالضغوط الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا؛ فبعد أربع سنوات من انطلاق الجائحة، يقول ثلث المغاربة فقط إن الوضع الاقتصادي في المغرب جيد جداً أو جيد. لم تتغير هذه النسبة من 2022، وهي نصف مثيلتها في 2016 عندما أعرب الثلثان (66 بالمئة) عن آراء إيجابية حول الوضع الاقتصادي. إذن ليس من المدهش أن المغاربة يعتبرون الاقتصاد أكبر تحدٍ يواجه بلدهم (بواقع 22 بالمئة). ورغم أنه يبقى التحدي الأكبر في المغرب في تقدير المواطنين، فنسبة من يقولون إنه التحدي الأوّل تراجعت بواقع 11 نقطة مئوية منذ 2022.

الوضع الاقتصادي العام في بلدك حاليا

٪ من يقولون جيد جداً أو جيد

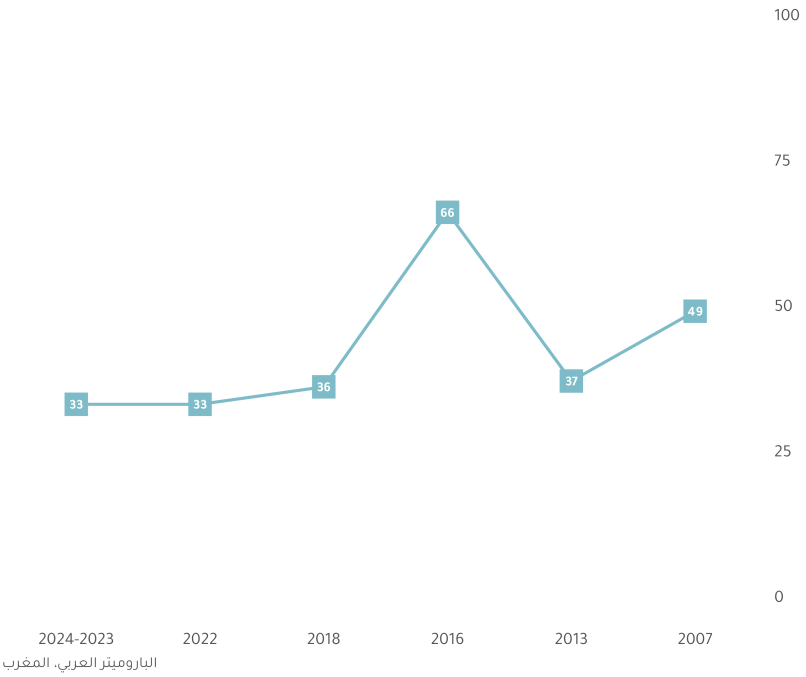

الباروميتر العربي، المغرب

وتعكس تصورات الناس عن الوضع الاقتصادي فجوة هائلة بين المغاربة من مختلف مستويات الظروف الاجتماعية الاقتصادية. فالنصف (51 بالمئة) ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم يقولون إن الوضع الاقتصادي جيد جداً أو جيد، مقارنة بـ 18 بالمئة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. كما أن النصف تقريباً (47 بالمئة) ممن حصلوا على التعليم الجامعي صنّفوا الوضع الاقتصادي تصنيفات إيجابية، بينما أقل من 3 من كل 10 أشخاص (28 بالمئة) من الفئة الأقل تعليماً يعتنقون الرأي نفسه.

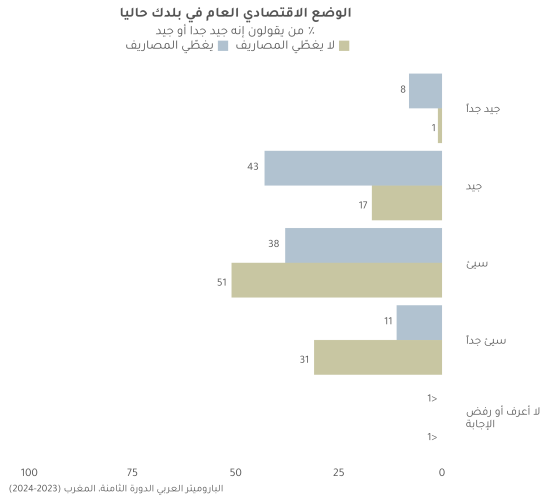

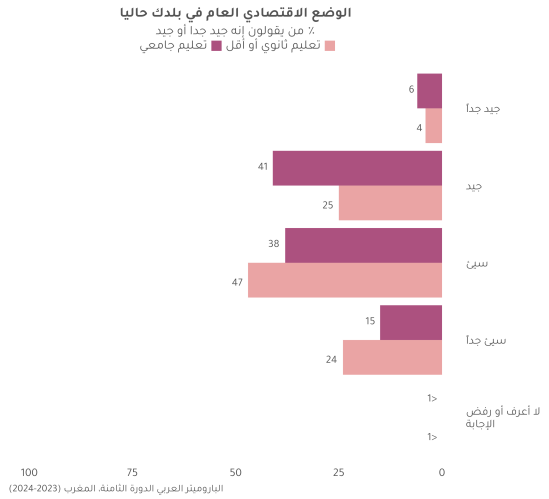

ومع عدم تغيّر الوضع القائم على مدار السنوات الأخيرة، يحدو المغاربة حالياً قدر أكبر من التفاؤل حول مستقبلهم الاقتصادي مقارنة بالصورة في أخر ست سنوات. يقول النصف تقريباً إن الاقتصاد سيتحسن كثيراً (14 بالمئة) أو إلى حد ما (35 بالمئة) خلال السنوات المقبلة. ونسبة استطلاع هذا العام أعلى بواقع سبع نقاط مئوية مقارنة بمثيلتها في 2022 (42 بالمئة) و19 نقطة مئوية أعلى مقارنة بـ 2018 عندما أعرب عن التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد 3 فقط من كل 10 أشخاص.

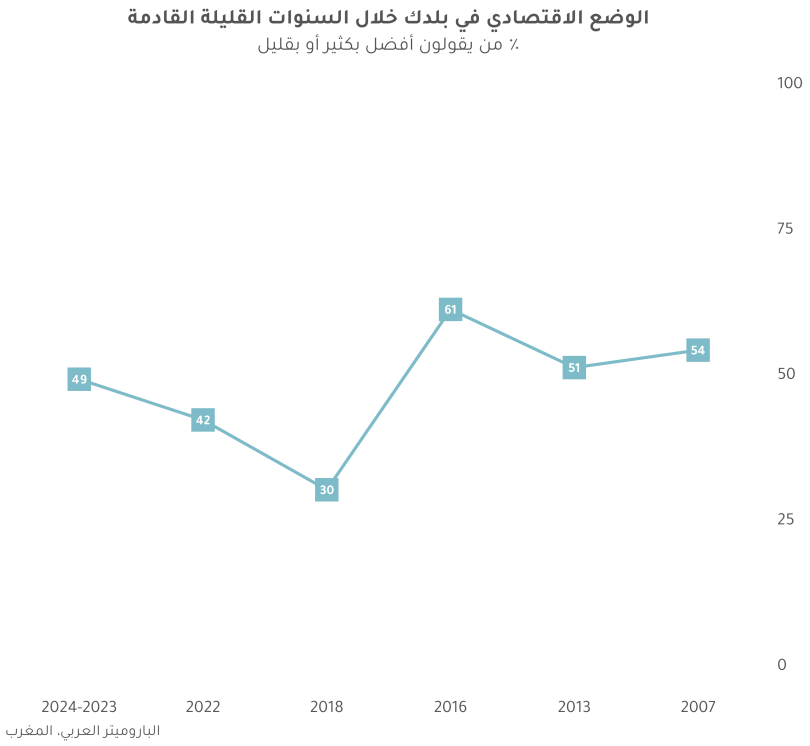

وعلى الرغم من زيادة التفاؤل بشكل عام، فإن فجوة الدخل تبقى حاسمة في انقسام الآراء. في حين أن الثلثين تقريباً (64 بالمئة) ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم يقولون إن الاقتصاد سيتحسن كثيراً أو إلى حد ما في المستقبل القريب، فإن أقل من 4 من كل 10 أشخاص (38 بالمئة) ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم يقولون الشيء نفسه. وهناك فجوة أضيق من حيث انقسام الآراء إزاء هذا الملف نراها في ما يتعلق بمستوى التعليم: يرى أغلب (58 بالمئة) من حصلوا على التعليم العالي أن الاقتصاد سيتحسن في السنوات المقبلة، وأقل من النصف (46 بالمئة) ممن حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل يشاركونهم هذا التفاؤل.

ويقول 4 من كل 10 أشخاص (39 بالمئة) إن فجوة الثروة اتسعت قياساً إلى العام الماضي. الإقبال على هذا الرأي زاد بواقع 5 نقاط مئوية أكثر منذ 2022، عندما أعرب عن نفس الرأي 44 بالمئة. من غير المدهش أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي يلعب دوراً مركزياً في تشكيل الآراء حول اللامساواة الاقتصادية: بالنسبة لمن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم، يقول النصف تقريباً (49 بالمئة) إن فجوة الثروة اتسعت. بالمقارنة، فإن الرُبع فقط ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم يقولون الشيء نفسه. كما أن هناك نسبة رُبع أخرى من الفئة الأخيرة ترى أن فجوة الثروة قد انكمشت، ويشاركهم هذا الرأي ما لا يزيد عن 1 من كل 10 أشخاص (9 بالمئة) من الفئة الأولى (الأقل نصيباً من الثروة). كما أن الناس في المناطق الشمالية (26 بالمئة) أقل إقبالاً على القول باتساع فجوة الثروة، مقارنة بالمواطنات والمواطنين في الشرق (41 بالمئة) والوسط (44 بالمئة) والجنوب (44 بالمئة).

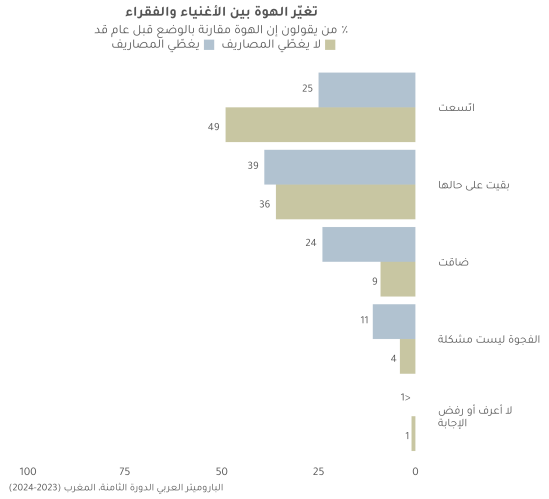

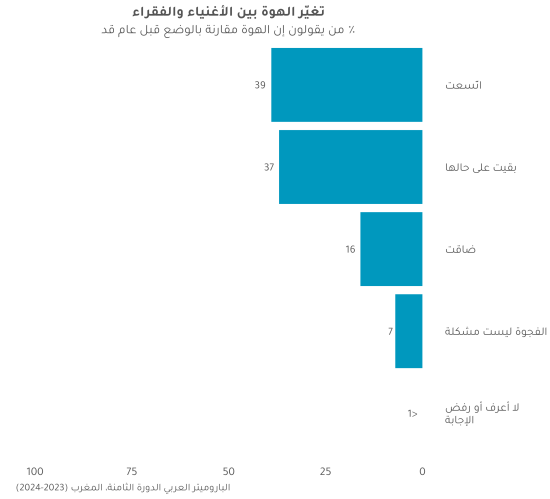

ومن مظاهر اللامساواة والمشقة الاقتصادية البارزة انعدام الأمن الغذائي. لدى السؤال عما إذا كان الطعام ينفد قبل توفر النقود لشراء المزيد على مدار أخر 30 يوماً، يقول الثلثان تقريباً (63 بالمئة) إن هذا يحدث كثيراً أو أحياناً. تمثل هذه زيادة كبيرة مقارنة بالوضع في 2022 عندما بلغت النسبة 36 بالمئة فقط. وثمة توجه مشابه في الدول الأخرى عبر استطلاعات الدورة الثامنة من الباروميتر العربي، ما يُظهر أن هذا التوجه المقلق قائم في أغلب أرجاء المنطقة.

"نفذ الغذاء الذي اشتريناه ولم يكن لدينا من المال ما يكفي لشراء المزيد"

٪ من يقولون إن العبارة صحيحة غالبا أو أحيانا

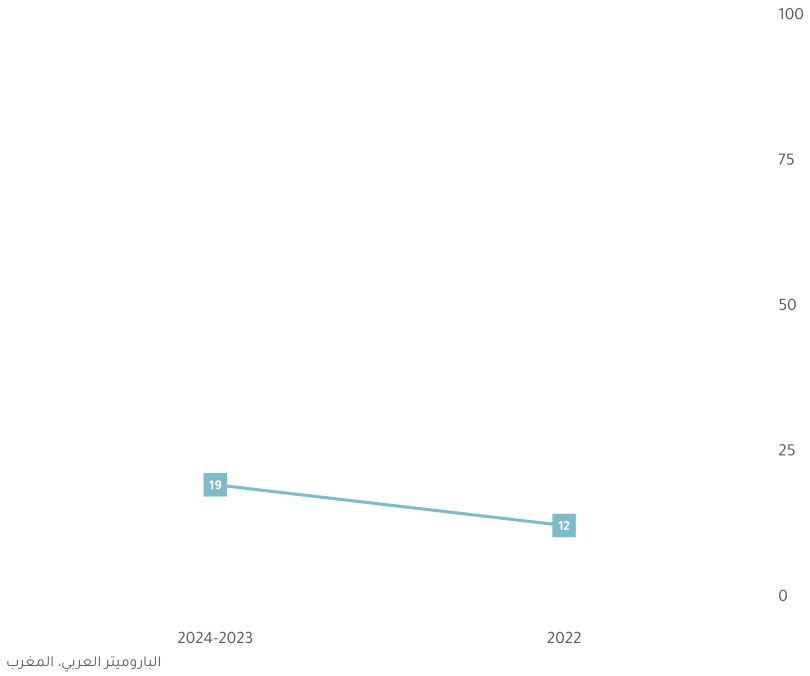

الباروميتر العربي، المغرب

في الدورة الثامنة، أضاف الباروميتر العربي أسئلة للتعمق في التحقيق حول قضية انعدام الأمن الغذائي بالمنطقة. يقول أكثر من نصف المغاربة (57 بالمئة) إن توفر الطعام يمثل مشكلة كبيرة أو متوسطة. وتقول نسبة مشابهة (59 بالمئة) الشيء نفسه عن أسعار الغذاء. وأولئك الذين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم هم الأكثر قلقاً إزاء توفر الغذاء (66 بالمئة) وثمنه (69 بالمئة) مقارنة بالأكثر ثراء (46 بالمئة بالنسبة للسؤالين). ويُلاحظ أن أصحاب التعليم الثانوي أو أقل أكثر قلقاً بكثير (63 بالمئة) حول أسعار الغذاء مقارنة بالحاصلين على التعليم العالي (46 بالمئة)، لكن لا توجد اختلافات تُذكر في الآراء حول توفّر الغذاء.

لا يتفق المغاربة على سبب واحد لانعدام الأمن الغذائي؛ إذ يذكر النصف تقريباً عوامل داخلية كأكبر سبب لمشكلات الغذاء، وهي تشمل سوء الإدارة الحكومية (28 بالمئة) والتضخم (17 بالمئة) واللامساواة في الثروة (8 بالمئة) من بين أسباب أخرى. والعوامل الدولية أو الخارجية تشمل تغير المناخ (16 بالمئة) والحرب في أوكرانيا (12 بالمئة) وتلعب دوراً في انعدام الأمن الغذائي في تقدير المواطنات والمواطنين. يُلاحظ أن الناس في المناطق الشرقية يقبلون على ذكر تغير المناخ كأكبر سبب لانعدام الأمن الغذائي بنسب تبلغ ضعف مثيلتها في المناطق الأخرى من المغرب. كما يُقبل من يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم على ذِكر سوء الإدارة الحكومية بواقع 11 نقطة مئوية أكثر من الأكثر ثراء.

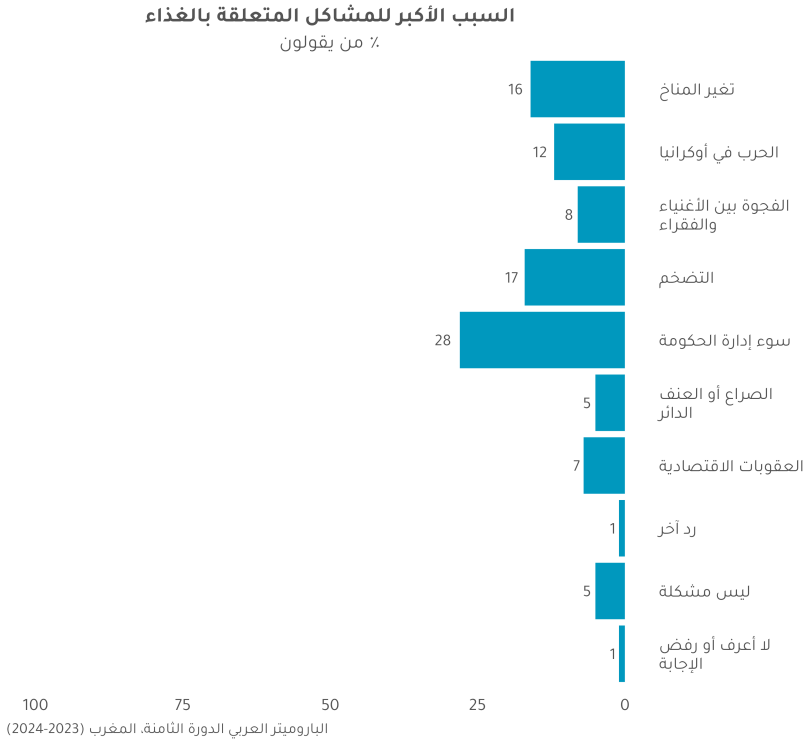

ورغم التوافق على تحمّل الحكومة المسؤولية عن تحسين الأوضاع الاقتصادية، يغيب الاتفاق حول التحركات المطلوبة من الحكومة لتحقيق هذا الهدف. فأقل من 3 من كل 10 أشخاص (28 بالمئة) يقولون إن على الحكومة التركيز على الحد من التضخم. ويقول الخُمس إن تهيئة فرص العمل هو التحرك المنشود، ويرى 14 بالمئة إن إصلاح التعليم هو الحل، وذكر 1 من كل 10 أشخاص (11 بالمئة) رفع الأجور. ويقول أقل من 1 من كل 10 أشخاص بضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية (9 بالمئة)، أو دعم الأعمال الصغيرة (7 بالمئة) أو ضمان الاستقرار السياسي (5 بالمئة) أو الحد من التهريب (4 المئة) كأهم تحرك على الحكومة تبنيه لتحسين الاقتصاد. ويقول الثلث (34 بالمئة) بضرورة أن يكون الدعم أهم بند إنفاق للحكومة في السنة المقبلة. بلغت هذه النسبة 7 نقاط مئوية أعلى مقارنة بـ 2022 عندما قال الشيء نفسه 27 بالمئة فقط من المغاربة. وكانت بنود الإنفاق التالية في ترتيب الأولويات - في تقدير المواطنين - هي التعليم (23 بالمئة) والرعاية الصحية (21 بالمئة). يُلاحظ أنه بينما يرغب ثلث (32 بالمئة) من يمكنهم تغطية نفقاتهم في إعلاء الحكومة أولوية الإنفاق على التعليم، فإن 15 بالمئة فقط من الأقل ثراء يشاركونهم هذا الرأي. والملحوظ أكثر هو الاختلاف في الآراء حول الإنفاق على الدعم كأولوية أساسية: بينما النصف (46 بالمئة) من الشرائح الأفقر يرغبون في إعلاء الحكومة أولوية الإنفاق على الدعم، يقول المثِل الخُمس فقط من الأكثر ثراء.

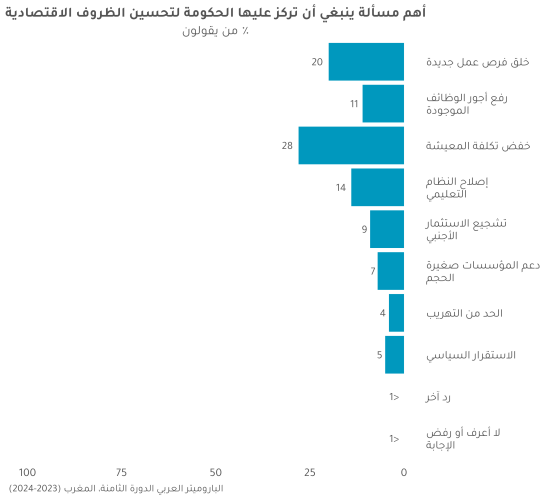

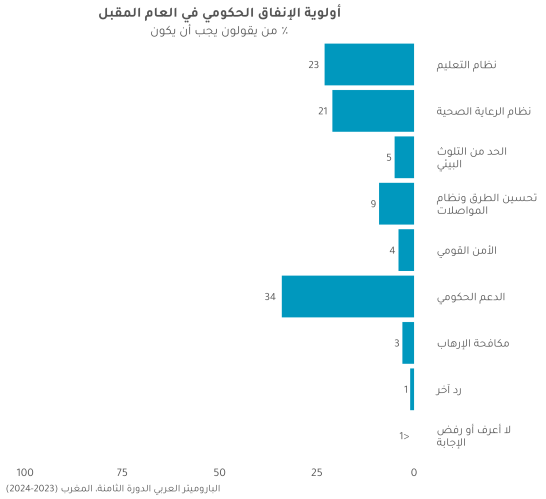

الثقة في الأطراف السياسية

ظلت الثقة في الحكومة المغربية على معدلاتها لم تتغير في السنوات الأخيرة. في الوقت الراهن، يقول ثلث المغاربة أنهم يثقون كثيراً أو كثيراً جداً في حكومتهم. يبلغ هذا المستوى 10 نقاط مئوية أقل من مثيله في 2016، عندما أعرب 43 بالمئة من المغاربة عن الثقة في الحكومة، وكانت تلك أعلى نسبة ثقة سجلها الباروميتر العربي في المغرب. وتتشكل الآراء الخاصة بالثقة في الحكومة بناء على عوامل الدخل ومستوى التعليم. إذ أنّ من يمكنهم تغطية نفقاتهم يقبلون بأكثر من الضعف على التعبير عن الثقة، مقارنة بأقرانهم ممن لا يمكنهم تغطية النفقات (46 بالمئة مقابل 22 بالمئة). بالمثل، فالحاصلين على التعليم الجامعي في المغرب يقبلون بواقع 13 نقطة مئوية أكثر على الثقة بالحكومة قياساً إلى من حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل (43 بالمئة مقابل 30 بالمئة). وتصل الثقة في رئيس الوزراء عزيز أخنوش إلى مستويات مشابهة؛ إذ يعرب 3 من كل 10 أشخاص عن قدر كبير (10 بالمئة) أو متوسط (21 بالمئة) من الثقة فيه. ومثل حكومته، فالثقة في أخنوش تقودها إلى حد بعيد الشرائح الأعلى نصيباً من الثروة والأفضل تعليماً.

الثقة بالحكومة

٪ من يقولون أثق بها أو أثق بها إلى درجة كبيرة

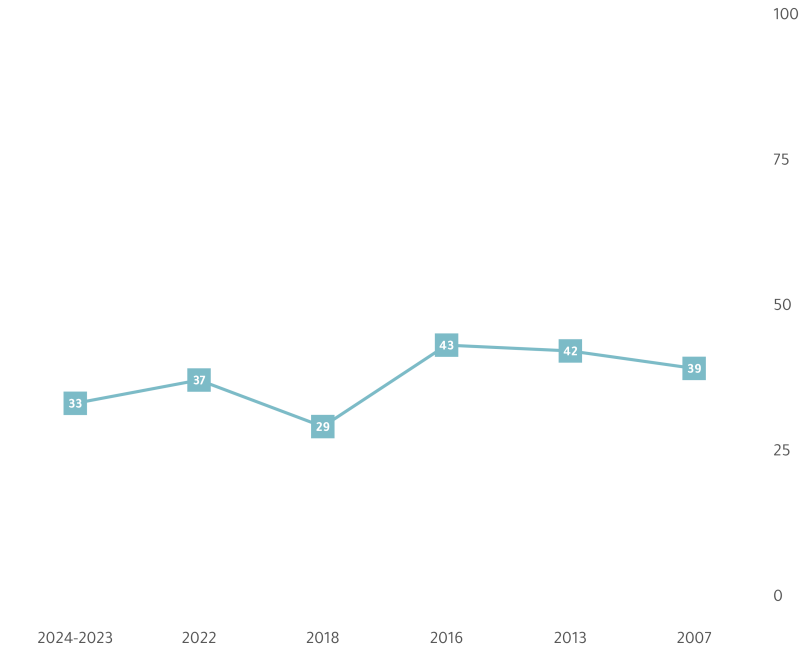

الباروميتر العربي، المغرب

ويتمتع البرلمان المغربي - المنتخب في 2021 - بقدر أكبر قليلاً من الثقة مقارنة بالحكومة ورئيس الوزراء. يقول أكثر من الثلث (38 بالمئة) إنهم يثقون أو يثقون كثيراً في البرلمان. يمثل هذا زيادة بواقع 5 نقاط مئوية منذ 2022 (33 بالمئة حينئذ) و17 نقطة مئوية زيادة عن 2018 (21 بالمئة). كما أن هذا أعلى مستوى ثقة بالبرلمان في المغرب في أي استطلاع للباروميتر العربي في المغرب. ومثل الآراء في الحكومة، فإن أصحاب الدخل الأعلى الذي يغطي نفقاتهم والأفضل تعليماً يقبلون أكثر على الثقة في البرلمان. في حين أن نصف الأفضل من حيث الوضع المالي يعربون عن الثقة، فأقل من 3 من كل 10 (28 بالمئة) ممن يكافحون لتغطية نفقاتهم يشاركونهم هذا الرأي. كما يقبل الحاصلون على التعليم العالي بواقع 12 نقطة مئوية أكثر على الثقة بالبرلمان مقابل الأقل تعليماً (47 بالمئة مقابل 35 بالمئة).

الثقة بالبرلمان

٪ من يقولون أثق به أو أثق به إلى درجة كبيرة

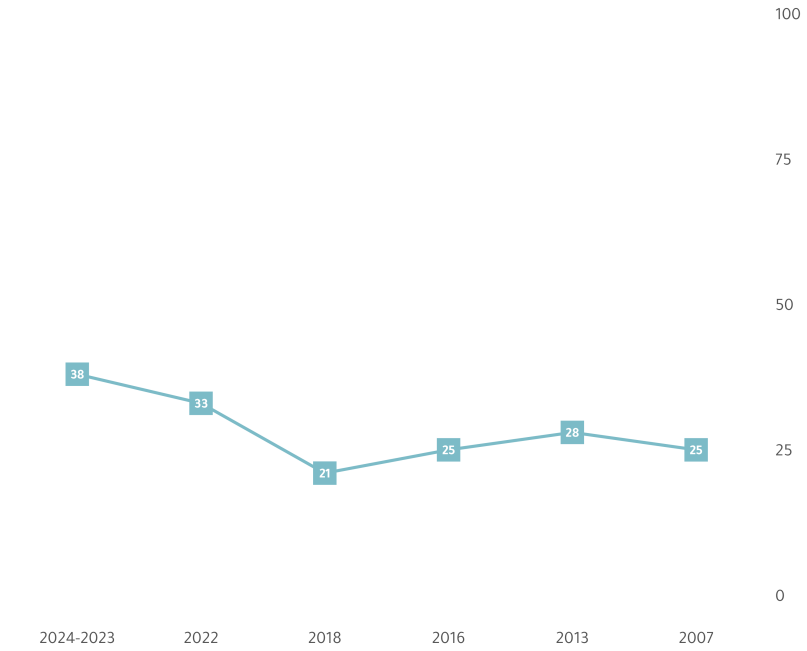

الباروميتر العربي، المغرب

وعلى المستوى الجهوي، يقول النصف (49 بالمئة) إنهم يثقون كثيراً أو يثقون في الحكومة الجهوية. في حين أن هذه النسبة لم تختلف كثيراً عن مستوى الثقة في 2022 (45 بالمئة حينئذ)، فهذا المستوى أعلى بواقع 19 نقطة مئوية مقارنة بمثيله في 2018، عندما بلغت النسبة 3 من كل 10 أشخاص. وتتمتع الحكومة المحلية بنفس المستوى من الثقة بواقع 45 بالمئة من المغاربة يقولون إنهم يثقون بها.

هناك تحوّل ملحوظ في نتائج هذه الدورة من حيث الثقة في النظام القضائي والمجتمع المدني. يقول ثلاثة أرباع المغاربة (74 بالمئة) إنهم يثقون كثيراً أو يثقون في محاكمهم ونظامهم القضائي بشكل عام. يمثل هذا زيادة بواقع 18 نقطة مئوية، من 56 بالمئة قالوا ذلك قبل عامين. كما يقول 7 من كل 10 أشخاص إنهم يثقون في المجتمع المدني. ويرجع هذا على الأرجح لجهود تلك المنظمات في أعقاب زلزال سبتمبر/أيلول 2023، ما أسهم في هذه الزيادة الكبيرة في الثقة بالمجتمع المدني بواقع 22 نقطة مئوية مقارنة بالمستوى في 2022 عندما بلغت النسبة 48 بالمئة فقط.

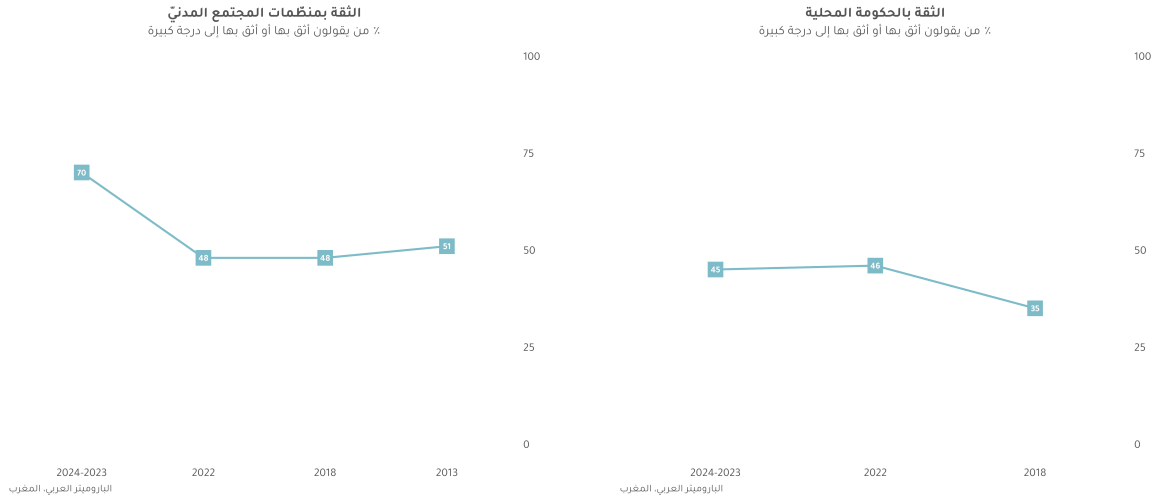

وبشكل واضح، يثق المغاربة بالجهاز الأمني؛ إذ يقول 8 من كل 10 أشخاص إنهم يشعرون بالثقة في الشرطة، في حين يقول 88 بالمئة الأمر نفسه عن القوات المسلحة. تمثل هذه المستويات زيادة بواقع 12 و11 نقطة مئوية على التوالي، مقارنة بعام 2022. من ثم، ليس من المدهش أن المغاربة راضون عن الخدمات الأمنية أكثر من أية خدمات أخرى. هناك أغلبية كبيرة للغاية (80 بالمئة) تقول إن الحكومة تحسن الأداء في توفير الأمن والنظام. في حين أن النسبة كانت أقل من التسعين بالمئة المسجلة في 2016، فإن مستوى الثقة في هذه الدورة جاء بزيادة 23 نقطة مئوية مقارنة بـ 2018 (57 بالمئة حينئذ).

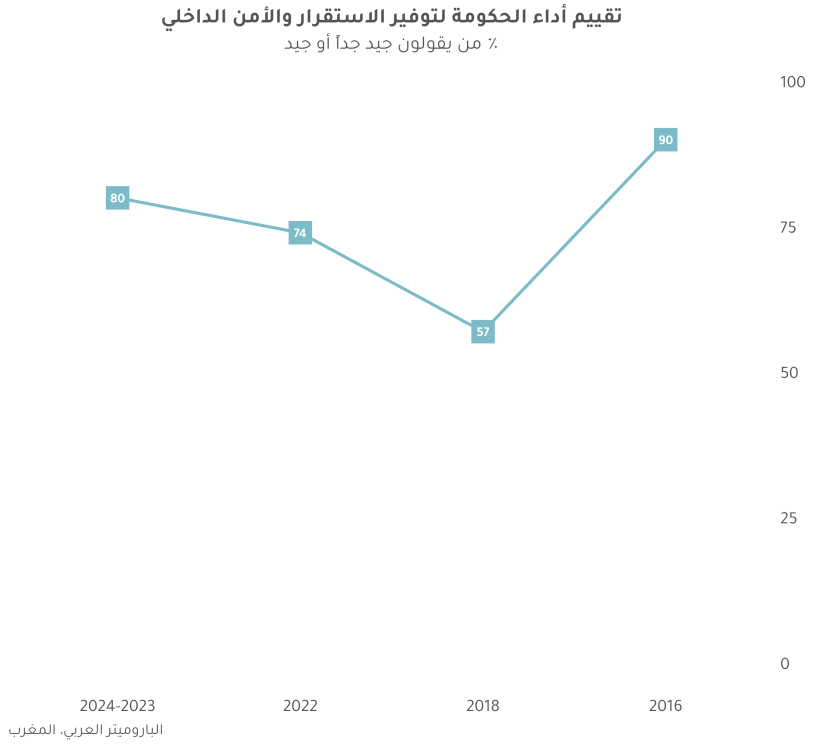

الأداء الحكومي والخدمات العامة

يُعد مستوى الرضا عن توفير الحكومة للأمن في المغرب أعلى بكثير من مستويات الرضا عن الأداء في الملفات الأخرى. على سبيل المثال، يعرب المغاربة عن عدم الرضا من أداء الحكومة على جبهة الاقتصاد. أولاً، يقول الربع فقط إنهم يرون أن الحكومة تحسن صنعاً في تهيئة فرص العمل. هذا نفس مستوى الرضا الذي سجله الباروميتر العربي في المغرب أثناء دورته الأولى في 2006، ولم يبلغ يوماً مستوى أعلى. المواطنون الأكثر ثراء يقبلون على التعبير عن الرضا من جهود الحكومة لتوفير فرص العمل بأكثر من ضعف رضا أقرانهم الأقل نصيباً من الثروة (36 بالمئة مقابل 16 بالمئة). وأصحاب التعليم العالي يفوق رضاهم أيضاً 10 نقاط مئوية مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (33 بالمئة مقابل 23 بالمئة). ثانياً، فإن الثلث فقط راضون عن أداء الحكومة بملف تضييق فجوة الثروة. على أن الناس من الأكثر والأقل ثراء تختلف رؤاهم حول هذه المسألة. نصف المغاربة تقريباً (48 بالمئة) ممن يمكنهم تغطية احتياجاتهم الأساسية يقولون إن الحكومة تحسن صنعاً في تضييق فجوة الثروة، في حين يشاركهم هذا الرأي خُمس (21 بالمئة) من يواجهون صعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية. ثالثاً، في مسألة الحد من التضخم، فإن أقل من 1 من كل 5 أشخاص (17 بالمئة) يقولون إن الحكومة تحسن الأداء. يمثل هذا تراجعاً بواقع 13 نقطة مئوية مقارنة بالنسبة في 2022 عندما قال 3 من كل 10 أشخاص نفس الشيء، وهو نفس مستوى 2018 (18 بالمئة). والأكثر ثراء يقبلون على التعبير عن الرضا عن أداء الحكومة في هذا الملف ثلاثة أمثال نسبة أقرانهم الأفقر (26 بالمئة مقابل 9 بالمئة).

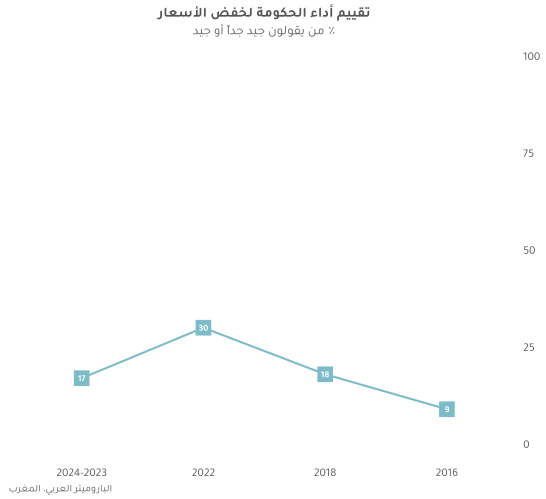

وفي ما يتعلق بأداء الحكومة في المجمل، يقول 3 من كل 10 أشخاص فقط (29 بالمئة) إنهم راضون تماماً أو راضون عن أداء الحكومة. هذا المستوى مماثل لمثيله الذي سجلته الدورة الخامسة للباروميتر العربي في 2018، وهو أقل بواقع 10 نقاط مئوية عن نسبة الدورة السابعة (39 بالمئة) في 2022. ليس من المدهش أن هناك فجوة كبيرة بواقع 26 نقطة مئوية بين الأكثر والأقل ثراءً من السكان، في نسب الرضا عن أداء الحكومة المجمل (43 بالمئة مقابل 17 بالمئة).

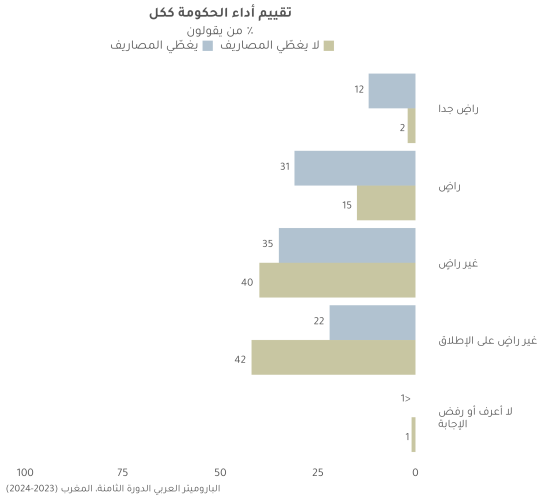

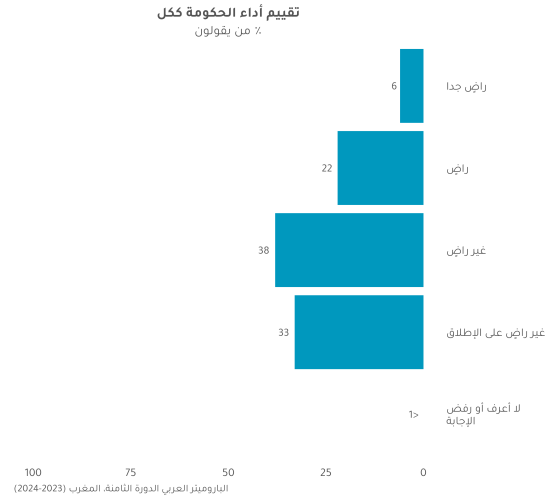

وتتباين بشدة مستويات الرضا عن الخدمات العامة في المغرب. يقول ربع المغاربة فقط إنهم راضون أو راضون تماماً عن المنظومة التعليمية. رغم أن النسبة لم تتغير منذ 2022، فقد تراجعت من 43 بالمئة في 2016، ولم تتحسن منذ ذلك التوقيت. في الوقت نفسه، يعرب الثلث تقريباً (35 بالمئة) عن الرضا عن الرعاية الصحية، وهي النسبة التي تضاعفت تقريباً منذ 2018 (18 بالمئة). وفي حين يقول 44 بالمئة من الأوفر نصيباً من الثروة في المغرب إنهم راضون عن الرعاية الصحية، يقول ذلك الربع فقط (26 بالمئة) من الأقل نصيباً من الثروة. والمغاربة عموماً راضون عن الخدمات الأخرى، وتشمل جودة الشوارع (63 بالمئة) وجمع القمامة (65 بالمئة) والكهرباء (84 بالمئة) والمياه (70 بالمئة) والإنترنت (70 بالمئة) والدفاع المدني (82 بالمئة).

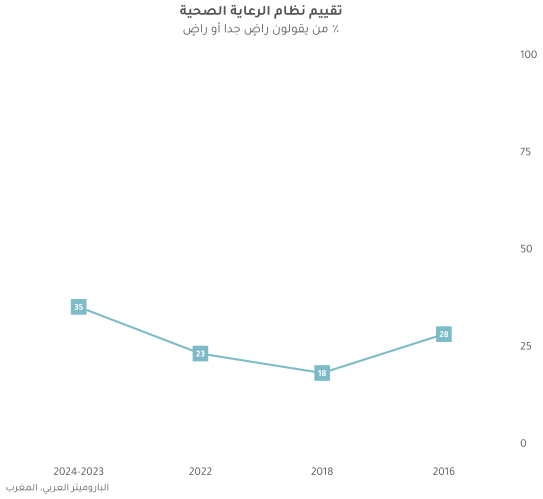

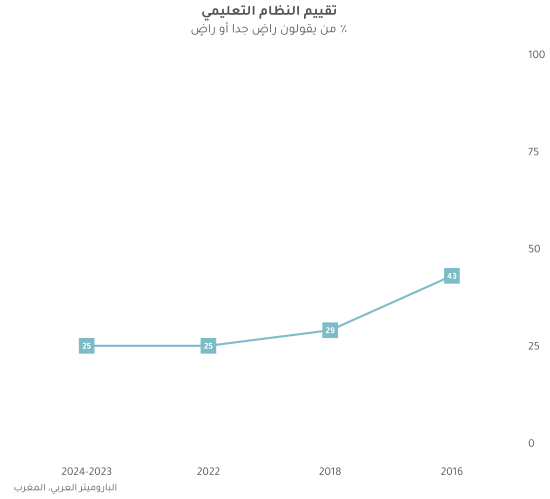

الفساد

يستمر الفساد كمشكلة مُقلقة للغالبية الأعظم من المواطنين عبر أنحاء المنطقة، وليس المغرب بالاستثناء؛ إذ يقول ثلاثة أرباع (74 بالمئة) المغاربة إن الفساد منتشر في مؤسسات الدولة بدرجة كبيرة أو متوسطة. ظلت هذه النسبة مستقرة منذ الدورة الرابعة للباروميتر العربي في 2016، لكنها مدفوعة بقوة خصيصاً في أوساط الشرائح الأقل حظاً من المقدرات الاجتماعية الاقتصادية. في حين أن 86 بالمئة ممن يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم يقولون إن الفساد مستشر في مؤسسات الدولة، يقول نفس الشيء 6 من كل 10 أشخاص فقط (59 بالمئة) من الأوفر حظاً من الثروة. بالمثل، يُقبل الأقل تعليماً على القول بانتشار الفساد بواقع 11 نقطة مئوية أكثر من الأعلى تعليماً (77 بالمئة مقابل 66 بالمئة).

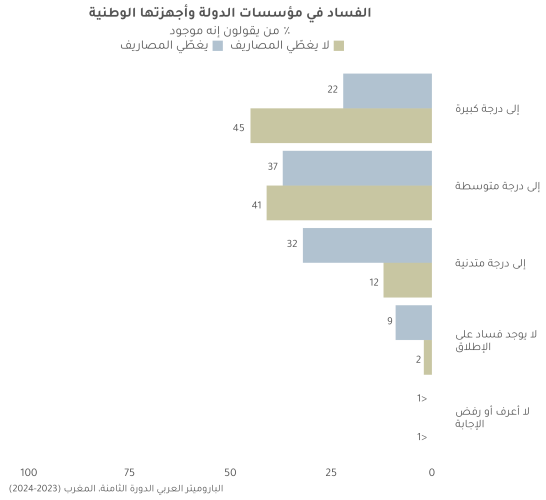

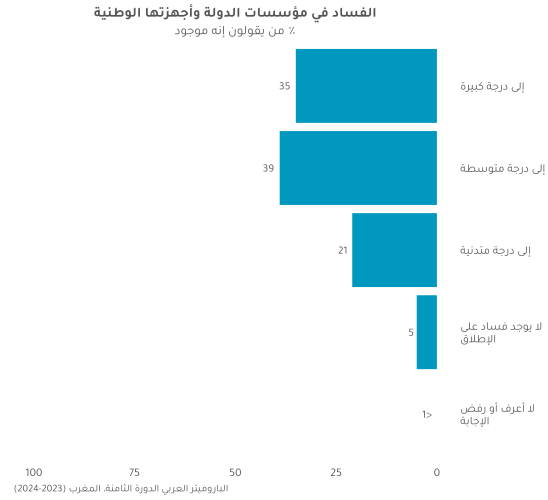

كما أن 7 من كل 10 أشخاص (69 بالمئة) يعتبرون الفساد منتشراً على المستوى المحلي، في حين يقول 4 من كل 10 أشخاص (42 بالمئة) بانتشاره على المستوى الجهوي. ويُقبل الأقل دخلاً على اعتناق هذا الرأي بواقع 29 نقطة مئوية أكثر (من حيث المستوى المحلي: 82 بالمئة مقابل 53 بالمئة) و25 نقطة في المستوى الجهوي (56 بالمئة مقابل 31 بالمئة). وأقل من النصف (47 بالمئة) مقتنعون بأن الحكومة تكافح الفساد. ورغم أن النسب لم تتغير تغيراً يذكر منذ الدورة الماضية، فهذا المستوى أعلى بواقع 11 نقطة مئوية من نسبة 36 بالمئة المشهودة في الدورة الخامسة في 2018. ويُقبل المغاربة الأكثر ثراء على القول بأن الحكومة تكافح الفساد بواقع 28 نقطة مئوية أكثر من الأفقر (63 بالمئة مقابل 35 بالمئة).

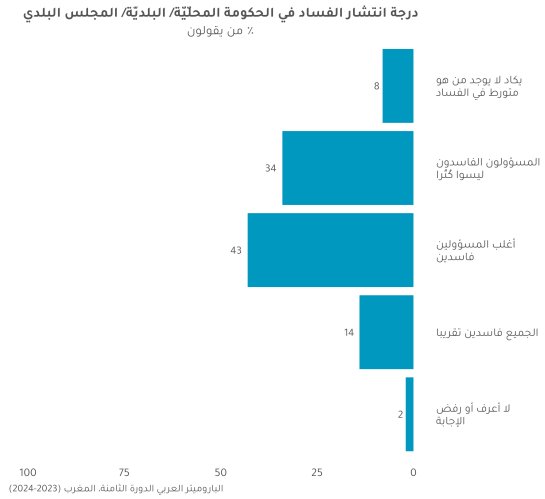

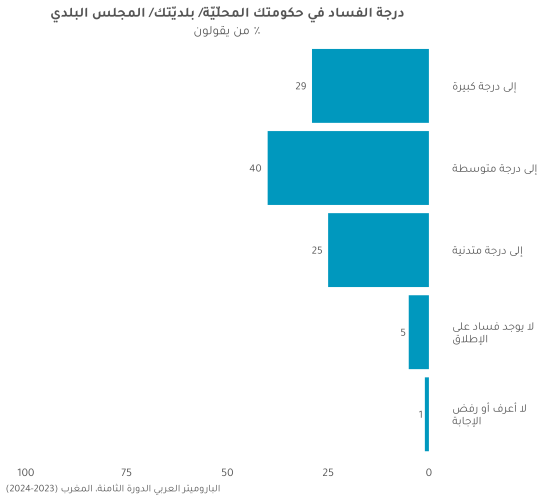

ومع انتشار الفساد على المستويات كافة - في تصورات المواطنين - فليس من المدهش أن المغاربة - مثل أقرانهم في دول المنطقة الأخرى - يجدوا أنفسهم مضطرون لاستخدام الواسطة والرشوة في بعض الأحيان. يقول الثلثان إنهم يستعينون بالواسطة (65 بالمئة) أو الرشوة (66 بالمئة) للحصول على وظيفة، في حين تقول نسبة أقل قليلاً إنهم يستخدمون الواسطة (63 بالمئة) أو الرشوة (62 بالمئة) لاستصدار أوراق رسمية من الهيئات الحكومية.

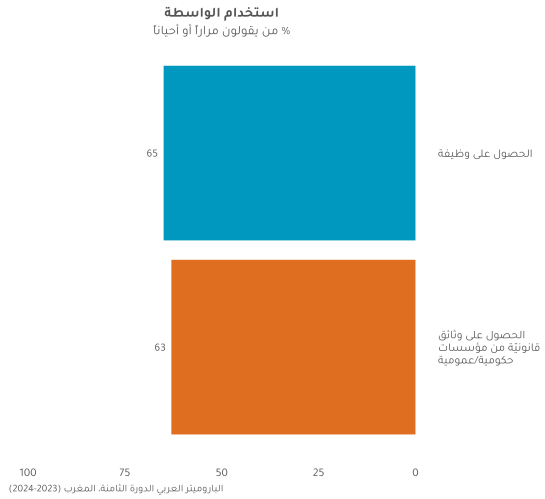

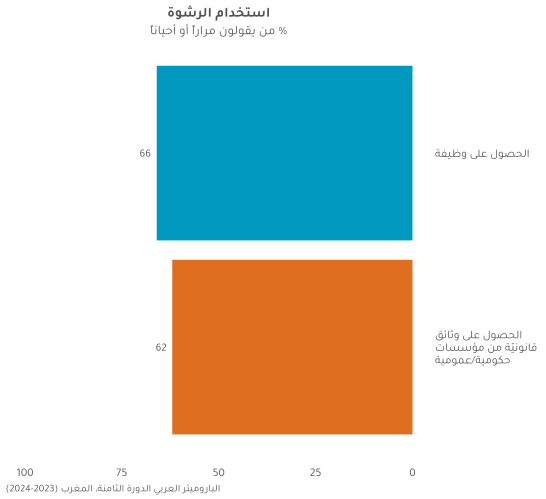

المشاركة السياسية والحقوق المدنية

يقول 3 من كل 10 مغاربة فقط إن الحكومة تستجيب بشكل كبير أو كبير للغاية لما يرغبون فيه. في حين لم تتغير هذه النسبة منذ 2022، فهي مدفوعة بالأساس من قِبل الشرائح الأعلى على السلم الاجتماعي الاقتصادي. المغاربة الأكثر ثراء يقبلون على اعتبار الحكومة مستجيبة لهم بأكثر من ثلاثة أمثال النسبة في صفوف الشرائح الأفقر (47 بالمئة مقابل 15 بالمئة). بالمثل، فإن 4 من كل 10 أشخاص من المتعلمين الجامعيين يعتبرون الحكومة مستجيبة، في حين تبلغ النسبة الربع فقط (26 بالمئة) في صفوف الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل.

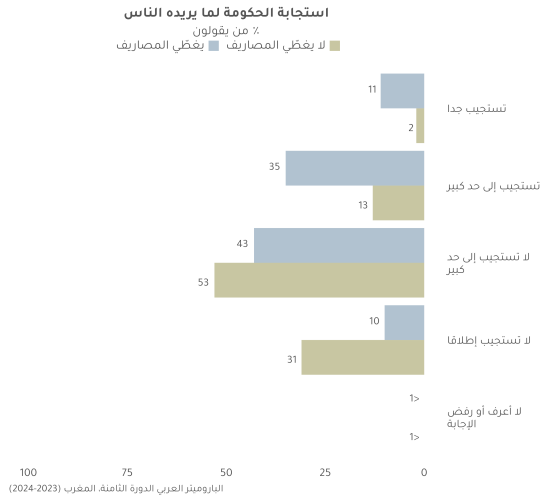

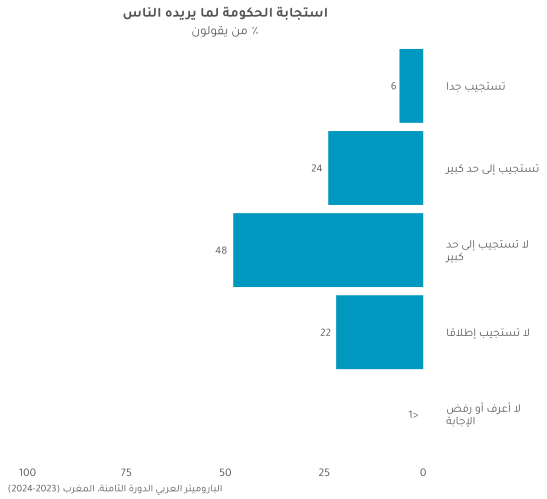

ومع الاختلافات الواضحة بين الشرائح الأغنى والأفقر حول مختلف القضايا، ليس من المفارقات أن مطالب الإصلاح تتبع نفس النسب. في حين يقول 55 بالمئة إنهم يرغبون في الإصلاحات فوراً، يقول 37 بالمئة إنهم يرغبون في الإصلاح تدريجياً، وتعرب نسبة 6 بالمئة عن عدم الحاجة إلى إصلاحات بالمرة. هنا أيضاً كان الوضع الاجتماعي الاقتصادي المحرك الأساسي للآراء. على جانب، يرغب النصف تقريباً (48 بالمئة) من الأكثر ثراء في الإصلاحات التدريجية، مقابل الربع فقط (27 بالمئة) من الأفقر. على الجانب الآخر، فإن الثلثين (66 بالمئة) من المجموعة الأخيرة يرغبون في الإصلاح الفوري مقابل 4 من كل 10 أشخاص من الأكثر ثراء (42 بالمئة). مقارنة بـ 2022، زادت دعوات الإصلاحات الفورية بواقع 9 نقاط مئوية (55 بالمئة في الدورة الثامنة مقابل 46 بالمئة في الدورة السابعة) في حين تراجعت دعوات الإصلاح التدريجي بواقع 6 نقاط (37 بالمئة في الدورة الثامنة مقابل 43 بالمئة في الدورة السابعة).

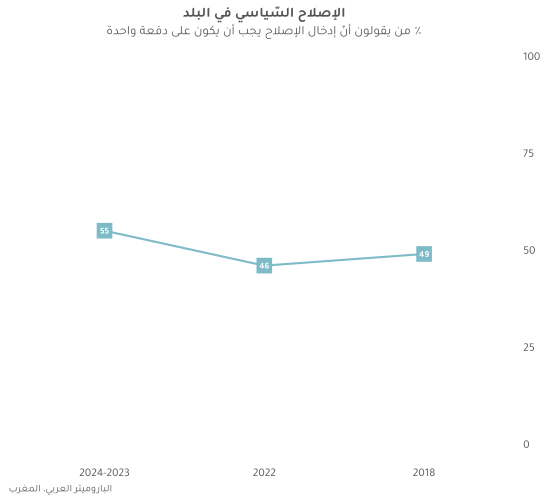

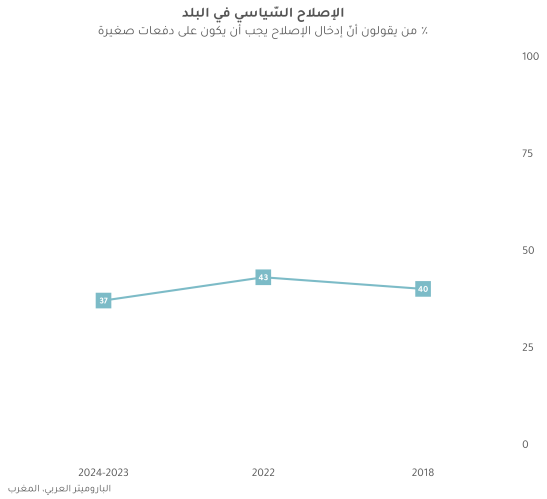

وفي الوقت نفسه، يقول أغلب المغاربة (58 بالمئة) إن حرية التعبير عن آرائهم مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة. ونفس النسبة سُجّلت في 2022 (60 بالمئة) وهي أعلى بواقع 10 نقاط مئوية قياساً إلى 2018 (48 بالمئة). ويقول 7 من كل 10 أشخاص (71 بالمئة) إن حرية الصحافة مضمونة، وهو ما يمثل زيادة بواقع 12 نقطة مئوية مقارنة بـ 2022 (59 بالمئة حينئذ).

ويرى أكثر من النصف أيضاً (57 بالمئة) أن حرية التظاهر والاحتجاج مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة، ما يمثل زيادة بواقع 12 نقطة مئوية على نسبة 2022 (45 بالمئة). وفي ما يخص الإنترنت، يشعر المغاربة بالقلق من الحدّ من حرية التعبير، لا سيما ما يخص المراقبة والرقابة من قبل الحكومة (54 بالمئة) والحكومات الأجنبية (51 بالمئة) ومنصات التواصل الاجتماعي (53 بالمئة).

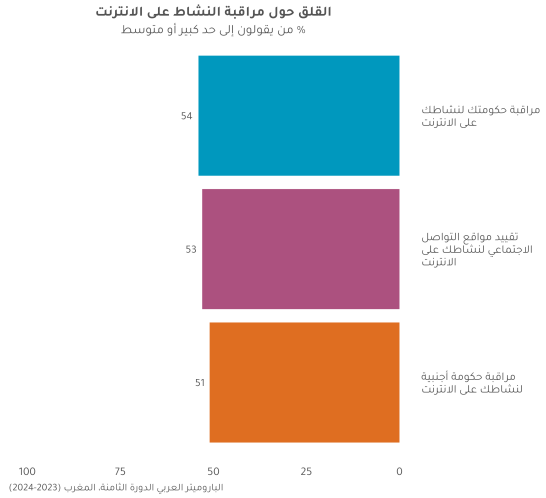

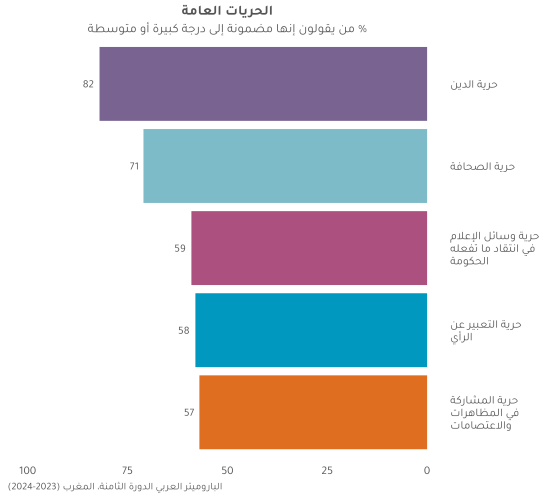

ويعد التصور الإيجابي حول الحقوق والحريات المدنية في المغرب انعكاساً للوضع الاجتماعي الاقتصادي إلى درجة كبيرة. على سبيل المثال، يقول ثلاثة أرباع (74 بالمئة) الأكثر ثراء إن حرية التعبير مضمونة، مقابل النصف (44 بالمئة) من الأقل ثراء. وبالنسبة لحرية المشاركة في الاحتجاج والتظاهر، فإن المستويات مشابهة (72 بالمئة مقابل 45 بالمئة). كما أن فجوة الدخل ممثلة في الآراء حول حرية الصحافة، بواقع 22 نقطة مئوية: الأكثر ثراء يقبلون على الاعتقاد بحرية الصحافة بدرجة كبيرة أو متوسطة أكثر من الشرائح الأفقر بهذا الفارق المذكور.

الديمقراطية

رغم أن السنوات القليلة الماضية شهدت تراجعاً في الآراء الإيجابية حول الديمقراطية في المغرب، تُظهر نتائج الدورة الثامنة للباروميتر العربي تحولاً نحو العودة لدعم الديمقراطية شعبياً. فالثلث تقريباً (36 بالمئة) يقولون إن الأداء الحكومي في البلد يكون ضعيفاً في ظل الديمقراطية. يمثل هذا نقصاً بسبع نقاط مئوية مقارنة بالرأي قبل عامين، عندما عبّر 43 بالمئة من المغاربة عن هذا الرأي. وتقول نسب مماثلة إن النظم الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشكلات (35 بالمئة) وإنها غير فعالة في الحفاظ على الاستقرار (33 بالمئة). يُذكر أن التغيرات أصغر مقارنة بالدورة السابقة. مع المذكور، فإن ثلاثة أرباع المواطنين (73 بالمئة) يقولون إن رغم مشاكل الديمقراطية فهي لا تزال أفضل من النظم الأخرى. هذا المستوى أعلى بـ 19 نقطة مئوية من نسبة 54 بالمئة المسجلة في الدورة السابعة.

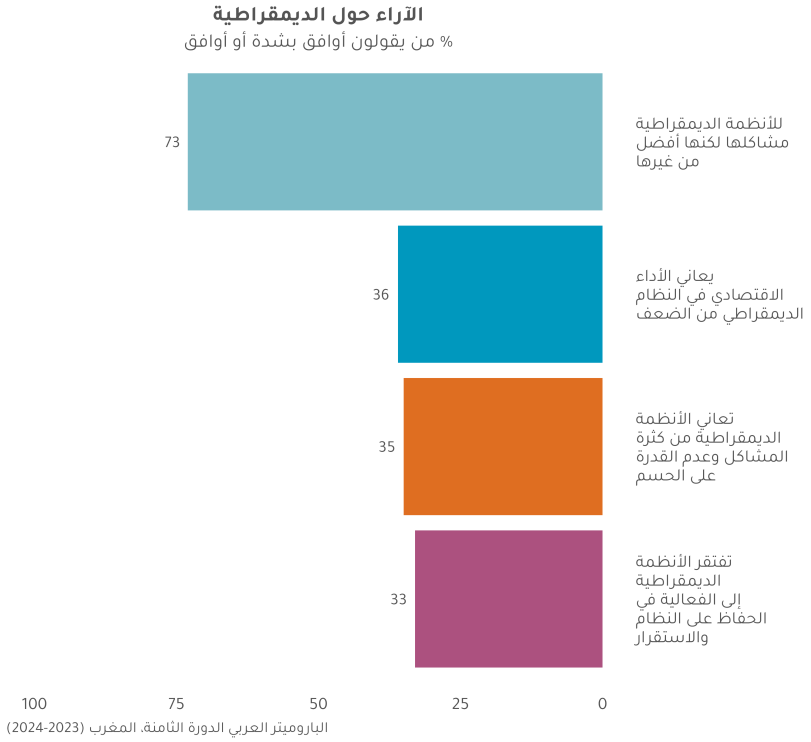

وفي ما يؤشر بمزيد من التأييد للديمقراطية في المغرب، يقول 6 من كل 10 أشخاص إن الديمقراطية أفضل دائماً من أي نوع آخر من الحُكم. وذكر الأمر نفسه في 2022 أقل من النصف (44 بالمئة). يقول الرُبع فقط إن نوع الحكومة لا يهمهم، بينما يقول 13 بالمئة إن الحكم غير الديمقراطي ربما يكون أفضل في بعض الظروف.

كذلك يعتقد ثلثا (68 بالمئة) المغاربة بأن النظام البرلماني متعدد الأحزاب مناسب أو مناسب جداً للدولة. أيد 4 من كل 10 أشخاص النظام المحكوم بالشريعة الإسلامية بدون أحزاب أو انتخابات، وتدعم نسبة مماثلة (39 بالمئة) النظام الذي تقدم فيه حكومة قوية الاحتياجات الأساسية للناس دون السماح لهم بالمشاركة السياسية. وفي الوقت نفسه، تؤيد أقلية (23 بالمئة) الحكم السلطوي القوي دون انتخابات أو معارضة. يُلاحظ أن المغاربة يوافقون بشكل عام على هذه المواقف بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

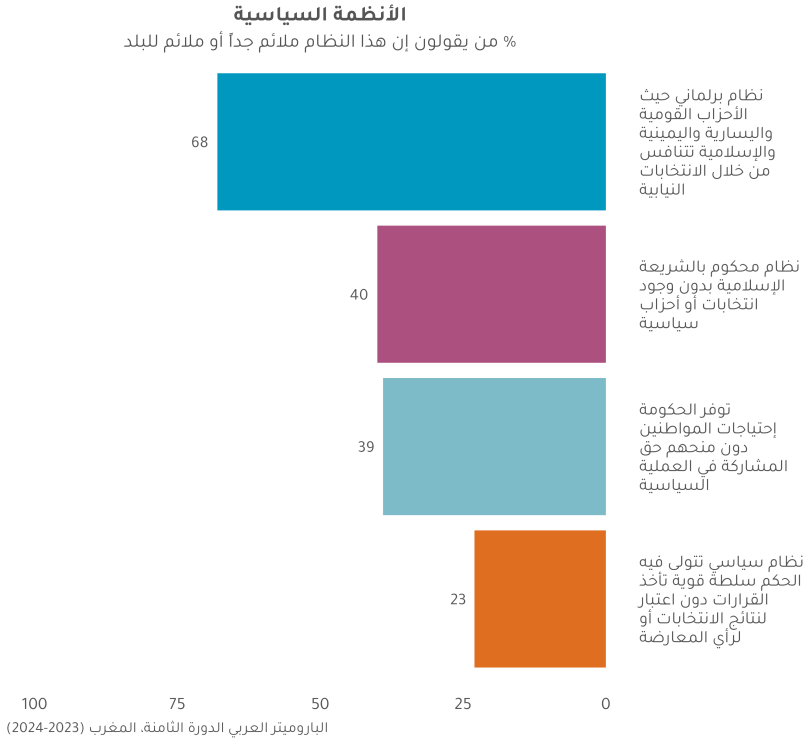

يقول نصف السكان (49 بالمئة) إن المغرب أصبح أكثر ديمقراطية مقارنة بما قبل الربيع العربي. يعتنق هذا الرأي بنسبة أكبر أصحاب النصيب الأوفر من الثروة. على سبيل المثال، فإن 62 بالمئة من المغاربة الأكثر ثراء تبنوا الرأي القائل بأن المغرب الآن أكثر ديمقراطية، مقابل 4 من كل 10 أشخاص فقط (39 بالمئة) من المغاربة الأفقر. وهناك فجوة مماثلة بواقع 20 نقطة مئوية بين الحاصلين على التعليم الجامعي ومن حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل (64 بالمئة مقابل 44 بالمئة).

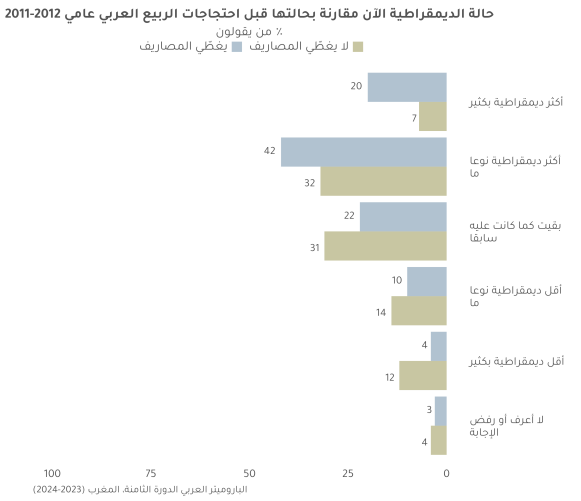

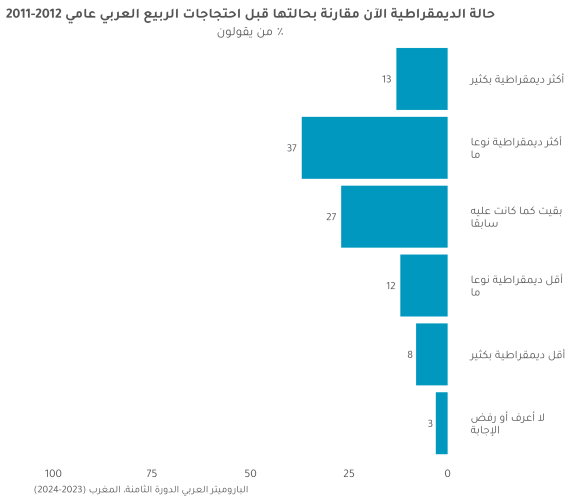

الهجرة

في الوقت الراهن، يفكر ثلث المغاربة تقريباً (35 بالمئة) في الهجرة. لم تتغير النسبة منذ الدورة السابقة (34 بالمئة). لكن الفئة التي تقبل على الهجرة أكثر هي الشباب. فأكثر من نصف المغاربة (55 بالمئة) في الشريحة العمرية 18 إلى 29 عاماً يفكرون في الهجرة، بينما تبلغ نسبة أقرانهم الأكبر سناً الربع فقط (24 بالمئة). كما يُقبل الرجال على فكرة الهجرة أكثر من النساء بهامش 20 نقطة (45 بالمئة مقابل 25 بالمئة). ويفكر 4 من كل 10 أشخاص لا يقدرون على تغطية نفقاتهم في الهجرة، مقابل 29 بالمئة فقط من أصحاب الأوضاع المادية المستقرة، بينما خريجي الجامعات يقبلون أكثر على فكرة الهجرة مقارنة بالأقل تعليما، بهامش 9 نقاط مئوية.

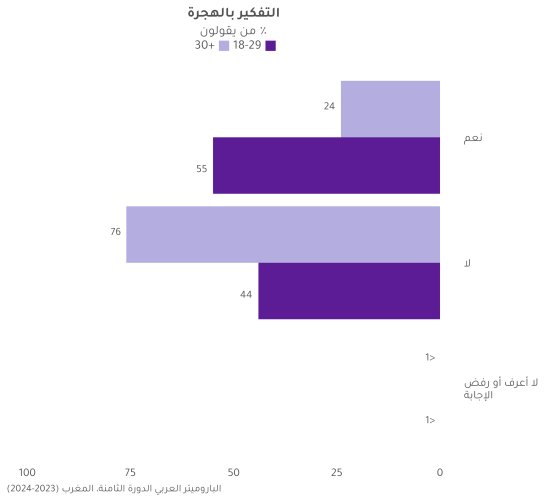

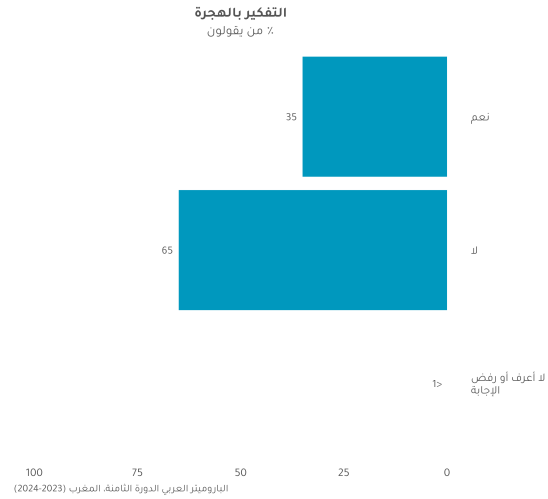

تذكر أعداد كبيرة من المغاربة العوامل الاقتصادية كسبب رئيسي للهجرة (45 بالمئة). وذكر أقل من الخُمس الفرص التعليمية (18 بالمئة)، والفساد (15 بالمئة)، وأسباب سياسية (13 بالمئة)، في حين ذكر 1 من كل 10 أشخاص (11 بالمئة) الرغبة في الهجرة من أجل لم شمل الأسرة. والمواطنون من مستويات اجتماعية اقتصادية أقل هم أكثر من ذكروا الأسباب الاقتصادية (56 بالمئة مقابل 28 بالمئة بحسب الدخل، و50 بالمئة مقابل 34 بالمئة بحسب مستوى التعليم). ويقبل المتعلمون جامعياً ثلاث مرات أكثر على التفكير في الهجرة لملاحقة الفرص التعليمية مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي (33 بالمئة مقابل 12 بالمئة). كذلك فإن الشباب يقولون المثل مقارنة بالأجيال الأكبر 4.1 مرة أكثر (24 بالمئة مقابل 10 بالمئة). بالنسبة للراغبين في الهجرة، فإن الغرب هو المقصد المفضل بوضوح. الدول المفضلة لديهم هي الولايات المتحدة الأمريكية (26 بالمئة) وفرنسا وكندا (23 بالمئة) وإيطاليا وإسبانيا (22 بالمئة) وألمانيا (19 بالمئة) من بين دول أخرى.

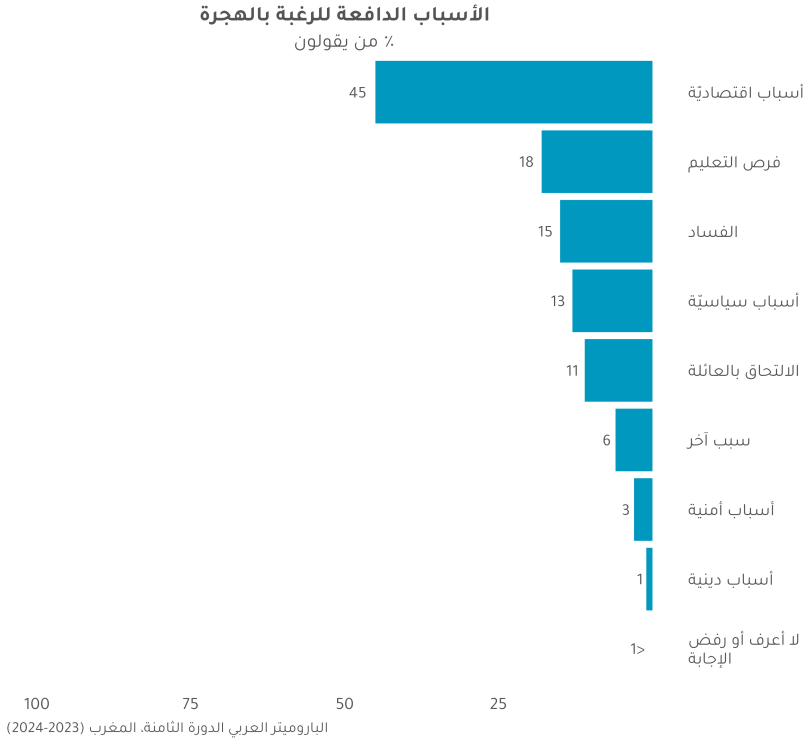

ويقول أكثر من نصف (53 بالمئة) المهاجرين المحتملين في المغرب إنهم قد يتخذوا قرار الهجرة حتى في غياب الأوراق الرسمية اللازمة لذلك. يسري هذا أكثر على الشرائح الأفقر (64 بالمئة مقابل 34 بالمئة) والرجال (62 بالمئة مقابل 36 بالمئة) والأقل تعليماً (58 بالمئة مقابل 40 بالمئة).

النوع الاجتماعي

تراجع دعم حقوق المرأة قليلاً في المغرب على مدار السنوات القليلة الماضية. في الوقت الراهن، يقول أكثر من نصف المغاربة (57 بالمئة) إنهم يؤيدون مقولة "بشكل عام، الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية من النساء". يمثل هذا زيادة بواقع 8 بالمئة منذ 2022 (49 بالمئة حينئذ) و22 نقطة مئوية منذ 2018 (35 بالمئة). يماثل مستوى دعم هذه المقولة حالياً مستواه في 2016 عندما قال المثل 56 بالمئة من المواطنين، وكانت أعلى نسبة سُجلت في المغرب على الإطلاق. ومن غير المدهش أن الرجال المغاربة يؤيدون هذه المقولة أكثر من النساء. بينما يعرب ثلثا الرجال (68 بالمئة) عن تأييدها، أيدها أقل من نصف النساء (46 بالمئة). كذلك فإن 7 من كل 10 أشخاص يدعمون تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان (71 بالمئة) والحكومة (70 بالمئة). بالمثل، يرى ثلاثة أرباع المغاربة (73 بالمئة) أن تواجد نساء في مناصب قيادية يعزز حقوق المرأة. والنساء أكثر تأييداً لهذه الفكرة مقارنة بالرجال، بهامش 23 نقطة مئوية (84 بالمئة مقابل 61 بالمئة).

وفي ما يتعلق بالتعليم، يقول الربع فقط (26 بالمئة) إن التعليم الجامعي مهم للرجال أكثر من النساء، وهي نسبة لم تتغير منذ الدورة السابقة (كانت 24 بالمئة). بالمثل، يُقبل الرجال على تأييد هذا الرأي بمعدل ضعف نسبة تأييد النساء له (37 بالمئة مقابل 16 بالمئة). فضلاً عن المذكور، فالشرائح الأفقر تؤيد هذه الفكرة أكثر بواقع 10 نقاط مئوية، مقارنة بالأفضل حالاً (31 بالمئة مقابل 21 بالمئة).

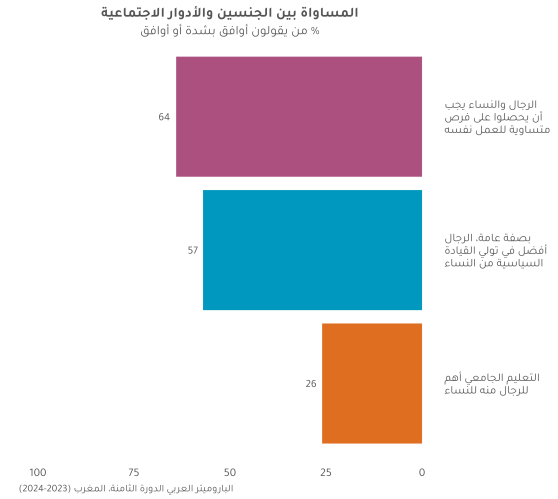

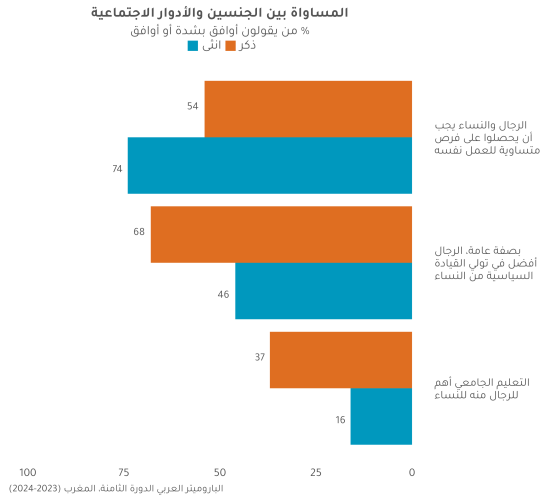

وفي أماكن العمل، يقول الثلثان تقريباً (64 بالمئة) إن الرجال والنساء يجب أن يحظوا بالمساواة في فرص العمل. تراجع تأييد هذه المقولة 11 نقطة مئوية منذ أخر مرة طرح فيها الباروميتر العربي هذا السؤال، في 2006 (كانت 75 بالمئة). على أن المغاربة لا يتفقون على المعوقات الأساسية لدخول النساء قوة العمل. المعوقات الأكثر ذِكراً هي عدم توفر فرص العمل (17 بالمئة) وتدني الأجور (14 بالمئة) والتحيز ضد النساء (13 بالمئة) وغياب خيارات رعاية الأطفال (12 بالمئة).

من الزاوية الاجتماعية، هناك أغلبية كبيرة (79 بالمئة) من المغاربة تدعم حق المرأة في رفض الزواج المرتب له من أسرتها دون موافقتها. لكن يقول 6 من كل 10 أشخاص (61 بالمئة) إنه يجب أن يكون للرجل القول الأخير في ما يتعلق بشؤون الأسرة. ومن حيث العنف ضد المرأة، فهناك أقلية صغيرة (13 بالمئة) تقول إنه زاد في السنة الماضية، بينما يقول الثلث (32 بالمئة) إنه يبقى على مستواه، ويقول 4 من كل 10 أشخاص إنه تراجع. يقرّ أغلب المغاربة بانتشار التحرش. يقول 8 من كل 10 أشخاص (79 بالمئة) إنه منتشر في الشوارع من قبل الغرباء، ويقول الثلثان (65 بالمئة) الأمر نفسه عن التحرش في أماكن العمل.

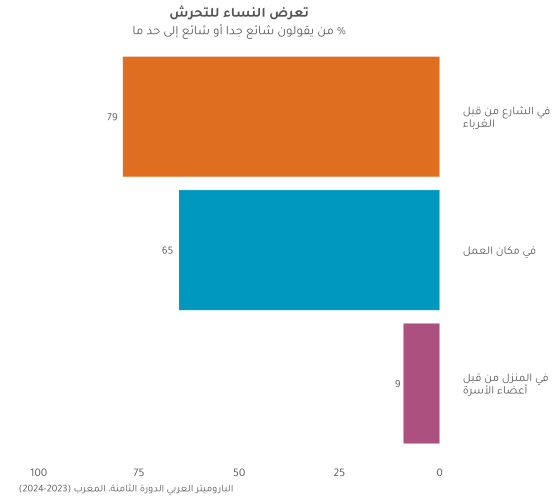

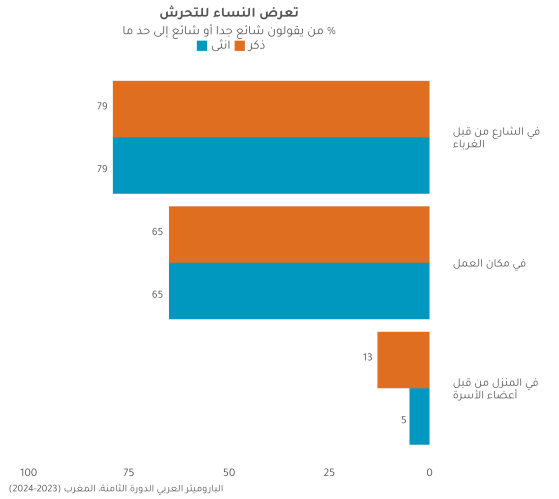

البيئة

يواجه المغرب عدّة تحديات بيئية في الوقت الحالي، أكبرها بحسب المواطنين يتصل بالماء. يقول 4 من كل 10 أشخاص تقريباً إن عدم كفاية الموارد المائية (24 بالمئة) أو تلوث مياه الشرب (11 بالمئة) أو تلوث مصادر المياه (5 بالمئة) هو أكبر تحد بيئي يواجه البلد. ونسبة من ذكروا تغير المناخ كأكبر تحد بيئي تضاعفت منذ الدورة السابقة (13 بالمئة الآن مقابل 6 بالمئة).

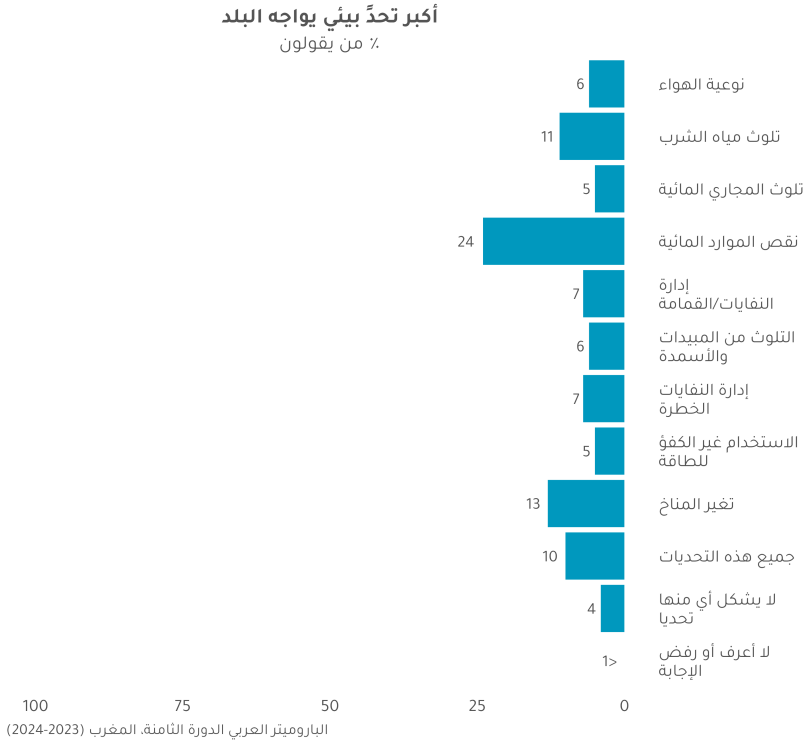

لم تكن مفاجأة أن المغاربة قلقون من التحديات البيئية المذكورة. فاليوم، يقول 7 من كل 10 أشخاص إنهم يعرفون بأن ندرة المياه تؤثر على حياتهم بدرجة كبيرة أو متوسطة. في الوقت نفسه، يقول الثلثان (67 بالمئة) نفس الشيء عن تلوث الهواء، ويقول ذلك 63 بالمئة عن درجات الحرارة المتطرفة. لمكافحة هذه المشكلات، يدعم المغاربة اتخاذ تدابير حكومية لتخفيف الآثار. على سبيل المثال تُحبذ أغلبية كبيرة للغاية (89 بالمئة) التركيز على تطوير الحكومة لمصادر الطاقة البديلة. يدعم ثلثا المغاربة أيضاً التقليل التدريجي لإنتاج المحروقات (68 بالمئة) أو استخدامها (67 بالمئة)، وكذلك وضع موعد نهائي لتوقف تشغيل السيارات الملوثة للبيئة (66 بالمئة).

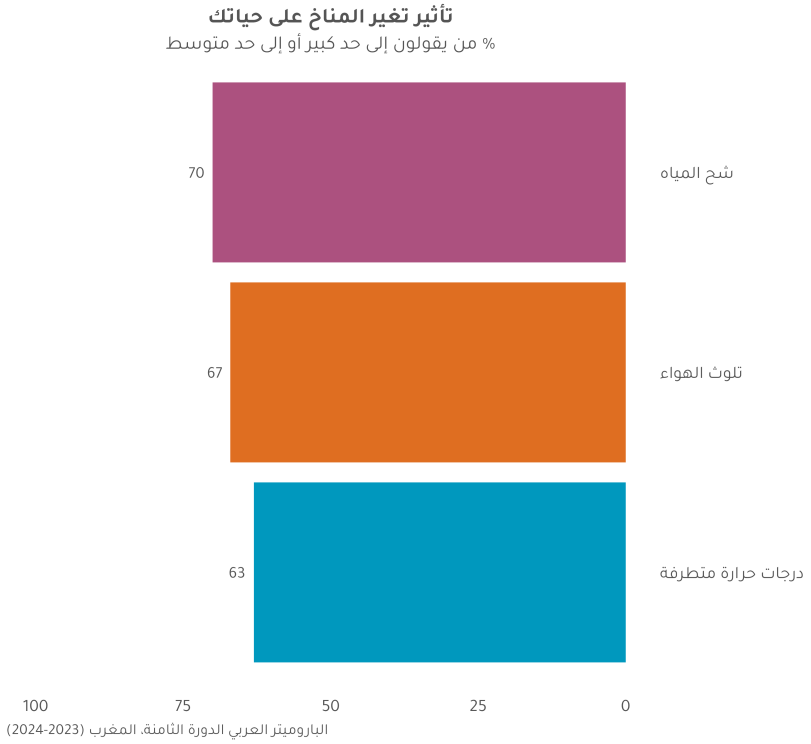

ومع الزلزال الذي ضرب البلاد في سبتمبر/أيلول 2023، من المفهوم ربط المغاربة لتغير المناخ بالكوارث الطبيعية. لدى السؤال عمّا يتبادر إلى الذهن عند ذكر كلمة "تغير المناخ" يقول الثلث (35 بالمئة) الكوارث الطبيعية، وتقول نسبة ثلث أخرى (32 بالمئة) الطقس المتطرف. ولم يفكر أكثر من الخُمس (17 بالمئة) في التلوث عند السؤال عن تغير المناخ. ويقول ثلثا المغاربة إنهم قلقون لدرجة كبيرة أو متوسطة من آثار تغير المناخ على صحتهم البدنية (69 بالمئة)، والصحة العقلية (66 بالمئة) والسلامة الشخصية (67 بالمئة). ويقول أقل من النصف (45 بالمئة) إنهم قلقون من تأثير تغير المناخ على أعمالهم أو سبل المعاش.

ما الذي يتبادر إلى ذهنك حين تسمع مصطلح "تغير المناخ"؟

٪ من يقولون

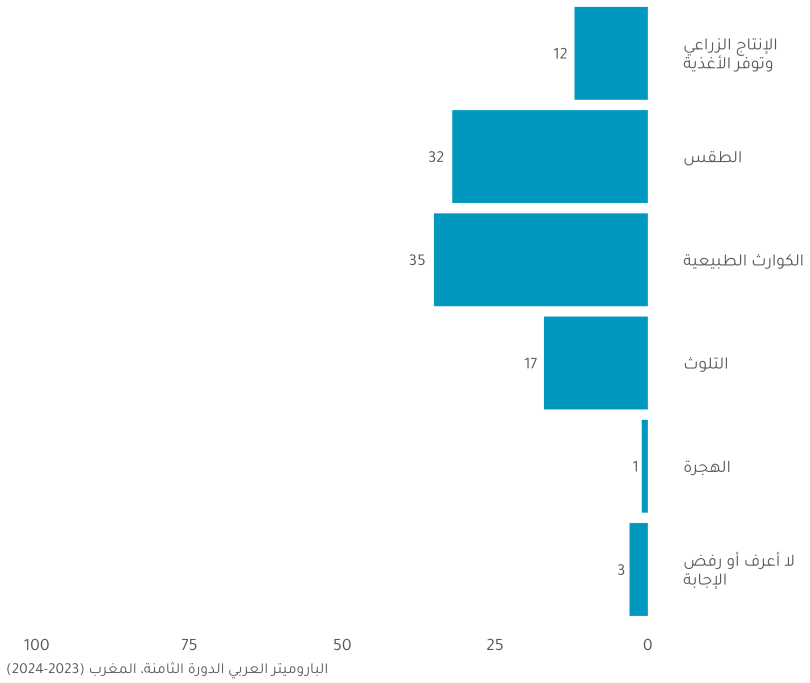

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، المغرب (2023-2024)

ونظراً لهذه الستويات من القلق، المقترنة بالآثار المدمرة للزلزال، كان من المتوقع أن يرغب المغاربة في فعل حكومتهم المزيد لمكافحة تغير المناخ. في الوقت الحالي، يقول 8 من كل 10 أشخاص إن على الحكومة بذل مزيد من الجهود في هذا الملف. تبلغ هذه النسبة ضعف مثيلتها بواقع 40 بالمئة، في الدورة السابقة. وتتراجع نسب من يقولون إن على الحكومة إبقاء نفس مستوى الجهود (8 بالمئة) أو الأقل (12 بالمئة).

تصدّي الحكومة الوطنية لتغيّر المناخ

٪ من يقولون يجب على على الحكومة الوطنية أن تقوم بأكثر

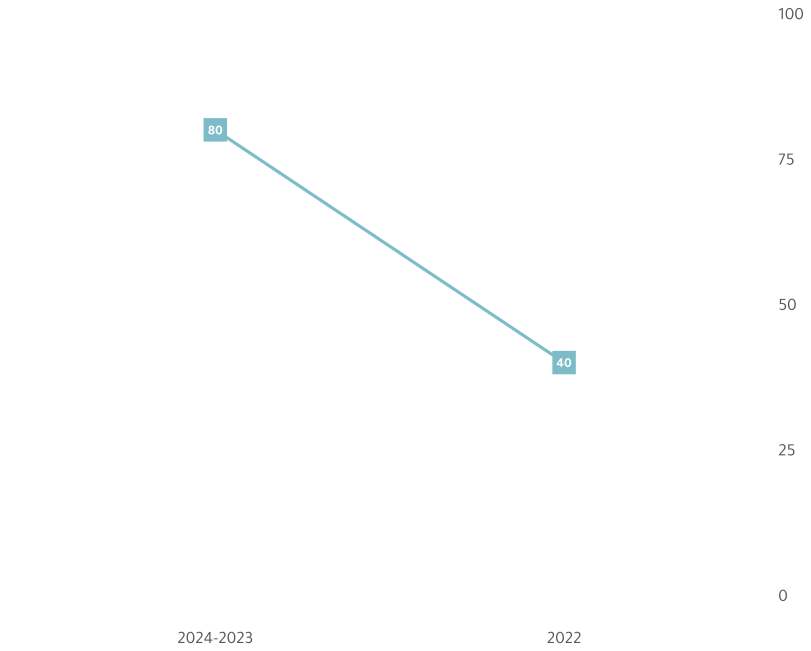

الباروميتر العربي، المغرب

مع الرغبة في عمل الحكومة للمزيد، يشعر المغاربة عموماً بالرضا عن تعامل الحكومة مع الزلزال. في المجمل، يقول 43 بالمئة إن إدارة الحكومة للأزمة لبت التوقعات، ويقول 3 من كل 10 أشخاص (31 بالمئة) إنها فاقت التوقعات. وصنّف الربع فقط أداء الحكومة في هذا الملف تصنيفاً سلبياً. وقدّم المغاربة الأكثر ثراءً تصنيفات إيجابية أكثر مقارنة بالشرائح التي تواجه صعوبات في تلبية الاحتياجات (39 بالمئة مقابل 25 بالمئة يقولون إن أداء الحكومة فاق التوقعات). كما يتوقع 6 من كل 10 أشخاص (61 بالمئة) أن تتحسن الخدمات الحكومية في المناطق المتضررة من الزلزال. هنا أيضاً توجد فجوة 21 نقطة مئوية بين الأغنياء والفقراء، حيث الفئة الأولى أكثر تفاؤلاً (72 بالمئة مقابل 51 بالمئة).

ويقول 7 من كل 10 أشخاص إن جهود الحكومة في مساعدة الضحايا كانت فعالة للغاية (38 بالمئة) أو إلى حد ما (32 بالمئة). وفي هذا الصدد، تقول الأغلبية الكاسحة من المغاربة إنهم يدعمون بقوة (69 بالمئة) أو إلى حد ما (23 بالمئة) تخصيص جزء من الميزانية الوطنية لمساعدة ضحايا الزلزال. وتؤيد نسبة مماثلة بقوة (63 بالمئة) أو إلى حد ما (27 بالمئة) المطالبة بموجب قانون بمعايير بناء مقاومة للزلازل. ويقول ثلاثة أرباع المغاربة إنهم يؤيدون بقوة (42 بالمئة) أو إلى حد ما (32 بالمئة) مطالبة الحكومة بالمساعدات الأجنبية للتصدي لآثار الزلزال.

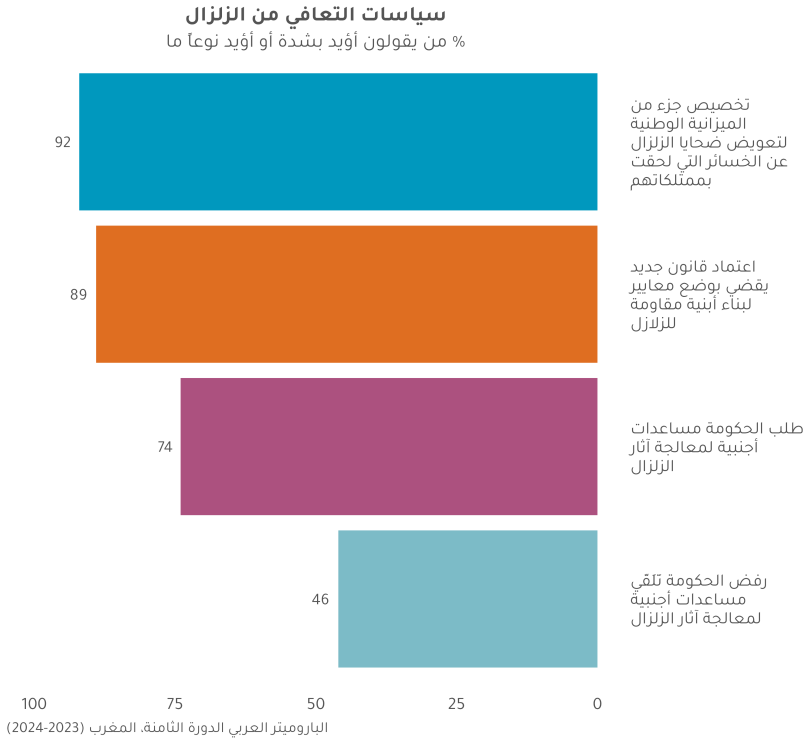

العلاقات الدولية

بدأ النزاع الذي نشب في غزة مؤخراً في وقت كان المغاربة ما زالوا يتعاملون فيه مع عواقب الزلزال. لدى السؤال عن تعريف المواطنين لهذه الأحداث، وصفتها أكبر نسبة من المغاربة بوصف المذبحة (26 بالمئة) والحرب (24 بالمئة) والإبادة الجماعية (14 بالمئة) والقتل الجماعي (14 بالمئة). ويرى أقل من الربع (22 بالمئة) أن الحكومة الإسرائيلية ملتزمة بحل الدولتين للنزاع. والنصف تقريباً (47 بالمئة) يقولون إن الحكومة الإسرائيلية غير ملتزمة بالمرة بحل الدولتين. كذلك لا يقتنع المغاربة بفكرة التزام المواطنين الإسرائيليين بحل الدولتين، إذ يقول الربع فقط (24 بالمئة) إن الناس في إسرائيل يلتزمون بدرجة كبيرة أو متوسطة بحل الدولتين. والرجال في المغرب أكثر إقبالاً بعشر نقاط مئوية على الاعتقاد بالتزام الإسرائيليين بحل الدولتين، قياساً إلى النساء (29 بالمئة مقابل 19 بالمئة).

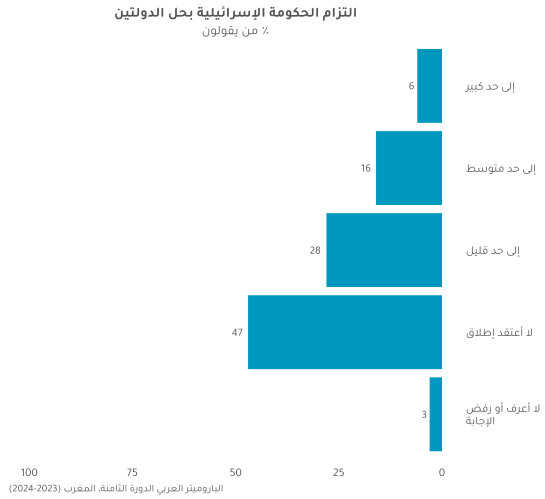

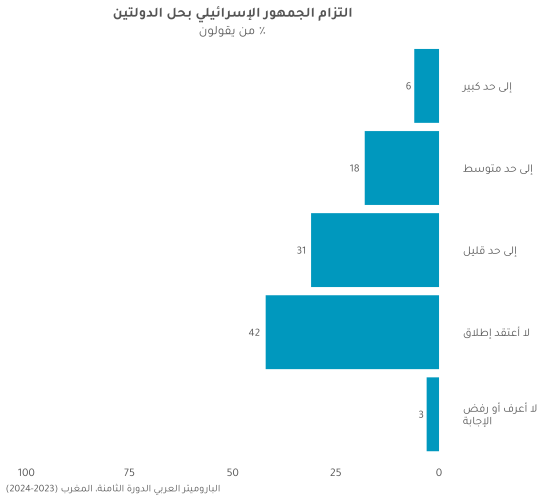

على النقيض، يعتقد أغلب المواطنين أن القيادة والشعب الفلسطينيين يلتزمون بحل الدولتين. يقول 6 من كل 10 أشخاص (58 بالمئة) إن القيادة ملتزمة بدرجة كبيرة أو متوسطة، بينما يقول 56 بالمئة الأمر نفسه عن الشعب الفلسطيني. المغاربة الأكبر سناً، والرجال، مقتنعون أكثر بكثير بالتزام القيادة الفلسطينية بحل الدولتين مقارنة بالشرائح والفئات الأخرى. في حين يقول الثلثان (66 بالمئة) من الرجال المغاربة إن الشعب الفلسطيني ملتزم بحل الدولتين، يقول ذلك أقل من نصف (46 بالمئة) النساء.

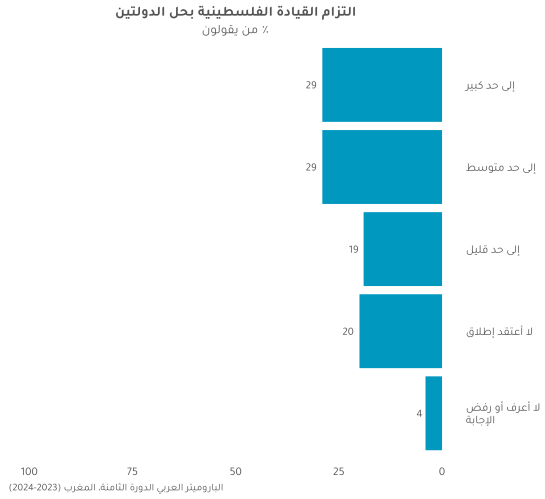

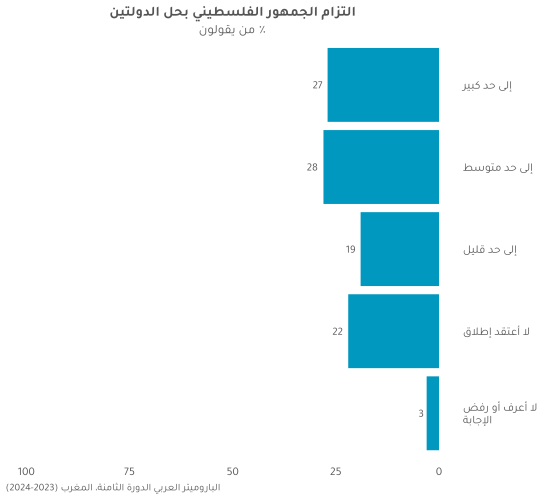

يعتبر المغاربة دول الأغلبيات العربية والمسلمة الأطراف الأكثر التزاماً بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين. ويعتبرون أن المغرب يحتل رأس القائمة (42 بالمئة)، يليه تركيا (35 بالمئة) وقطر (31 بالمئة) ومصر (30 بالمئة). بالنسبة للأطراف الأكثر التزاماً بالدفاع عن إسرائيل، ذكروا الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة، بهامش كبير، في تقدير 6 من كل 10 أشخاص. ثم يحل الاتحاد الأوروبي (35 بالمئة) والأمم المتحدة (21 بالمئة).

أدت الأحداث الأخيرة في غزة إلى توقف جهود التطبيع، وهو الأمر المتفق مع آراء المغاربة. هناك أقلية قليلة ذكرت أنها تفضل أو تفضل بقوة تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. بالمقارنة، في 2022 قال 3 من كل 10 أشخاص في المغرب إنهم يحبذون التطبيع (31 بالمئة).

تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل

٪ من يقولون إنهم يؤيدون ذلك بشدة أو يؤيدون

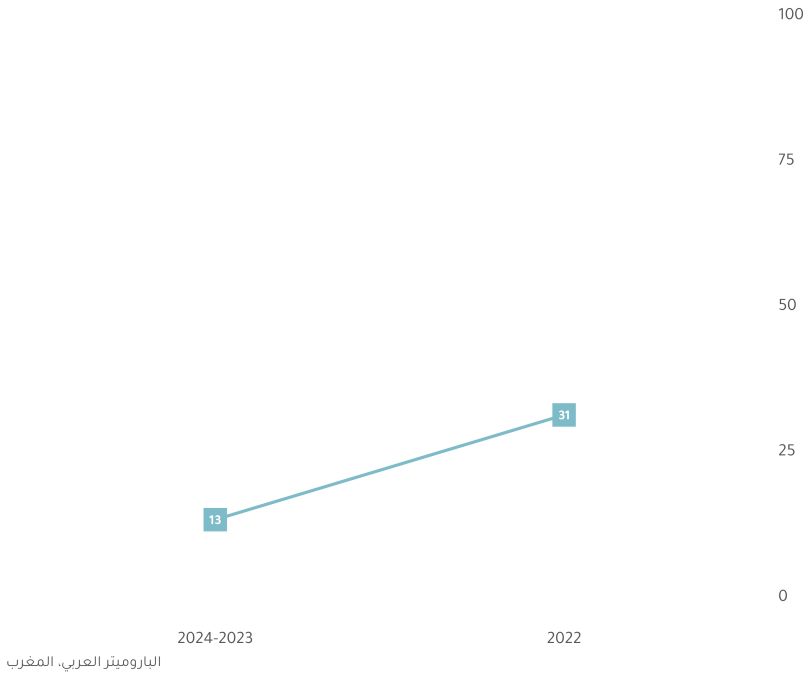

الباروميتر العربي، المغرب

كما يظهر بوضوح تأثر آراء المواطنين في السياسات الخارجية لدول العالم بناء على مواقفها من غزة. في حين تبدو الولايات المتحدة الأمريكية استثناءً على هذه القاعدة، فقد خسرت الكثير من الشعبية لصالح منافسيها العالميين. في الوقت الراهن، يقول ثلاثة أرباع المغاربة إن لديهم آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمثل صعوداً بواقع 5 نقاط مئوية منذ 2022. ومن المرجح للغاية أن المغاربة ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر عدسة العلاقات الثنائية، التي تعززت بقوة في السنوات الأخيرة، اقتراناً باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. ويُلاحظ أن وقت إجراء الاستطلاع، كان دبلوماسياً أمريكياً يزور الجزائر والمغرب لإعادة التأكيد على الالتزام الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وهو ما كان له بطبيعة الحال أثره على آراء المغاربة إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن مقارنة بالدول المنافسة لها، فاستحسان الولايات المتحدة الأمريكية لم يتغير. فشعبية كل من الصين وروسيا أفضل بكثير في الاستطلاع الحالي مقارنة باستطلاع 2022. في الوقت الحالي، يقول 8 من كل 10 أشخاص (79 بالمئة) إن لديهم آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما حول الصين، وهي النسبة التي زادت 15 نقطة مئوية مقارنة باستطلاع 2022 (64 بالمئة). بالمثل، زادت شعبية روسيا بواقع 20 نقطة مئوية (58 بالمئة في 2024 مقابل 38 بالمئة في 2022). وفي المقابل، ساءت صورة الدول الغربية التي ظهر دعمها لإسرائيل. في الوقت الحالي، يحمل 3 من كل 10 أشخاص فقط في المغرب آراء إيجابية تجاه المملكة المتحدة. قبل عامين، اعتنق هذا الرأي الثلثان (68 بالمئة)، وهو الأمر الذي يمثل تراجعاً هائلاً بواقع 38 نقطة مئوية. وتراجع تفضيل سياسات فرنسا الخارجية بعشر نقاط مئوية عن الفترة نفسها (54 بالمئة مقابل 64 بالمئة). وظلت الآراء حول تركيا والسعودية إيجابية بشكل كبير، وزادت بهامش 7 نقاط مئوية لكل من الدولتين على مدار أخر عامين.

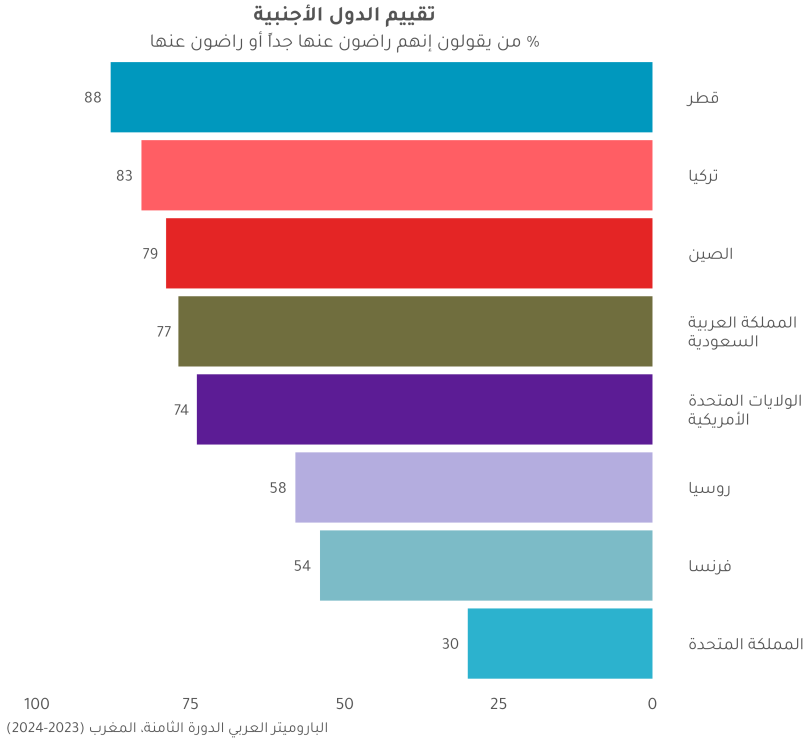

واتبعت الآراء حول قادة الدول نفس النمط. فأكثر من النصف (57 بالمئة) يقولون إن سياسات الرئيس الأمريكي جو بايدن نحو المنطقة جيدة جدا أو جيدة، ما يمثل زيادة بواقع 11 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022 (46 بالمئة حينئذ). هذا الرأي الإيجابي في بايدن يحركه على الأرجح تأكيد إدارته القوي على سيادة المغرب على الصحراء الغربية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية المخصص للمغرب بعد الزلزال. ويُرجح أن أحداث غزة ستحسن صورة القادة الآخرين. فالنصف تقريباً (48 بالمئة) صنفوا سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تصنيفاً إيجابياً. في الدورة السابقة، كانت النسبة هي الربع فقط (26 بالمئة). بالنسبة للرئيس الصيني شي جين بينغ، يرى الثلثان (65 بالمئة) أن سياساته الخارجية جيدة أو جيدة جداً، مقارنة بـ 4 من كل 10 أشخاص (39 بالمئة) قالوا نفس الشيء في 2022.

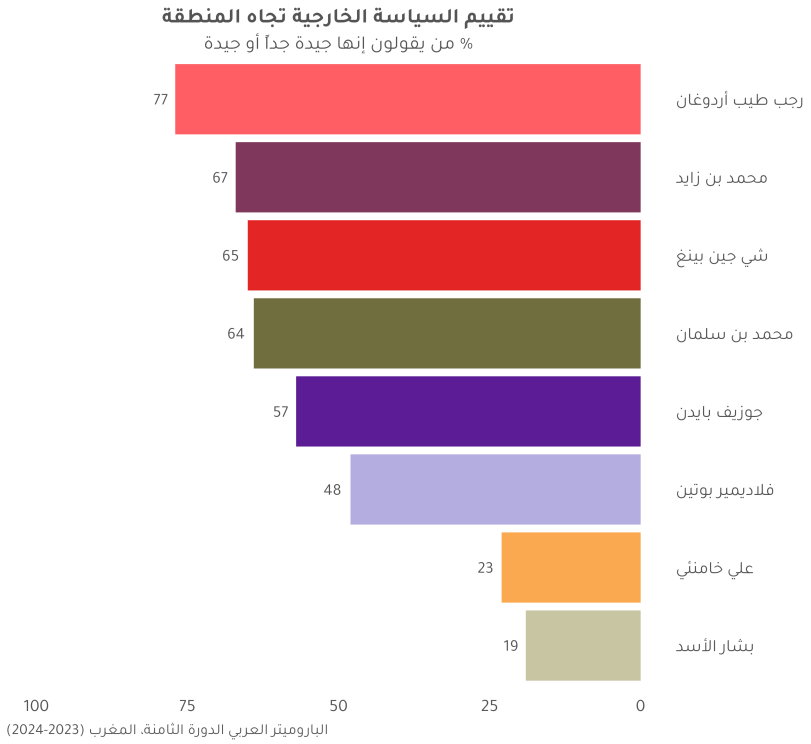

وتبقى الآراء حول القادة الإقليميين إيجابية، فلم تتغير إلا بقدر طفيف مقارنة بالدورات الماضية. لدى ثلاثة أرباع المغاربة (77 بالمئة) آراء إيجابية حول الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وهو ما يمثل زيادة بواقع 6 نقاط مئوية مقارنة بعامين سابقين. وتبقى كذلك تصنيفات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان (64 بالمئة) والرئيس الإماراتي محمد بن زايد (67 بالمئة) إيجابية، وقد زادت بهامش 7 نقاط مئوية مقارنة باستطلاع عام 2022.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.